

دراسة تقييمية لدور المجلس القومي للمرأة في تحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في المحافظات الأكثر احتياجاً

منال علي محمد علي^(١) - مصطفى إبراهيم عوض^(٢) - أحمد محمد يوسف عليق^(٣)
(١) الإدارة العامة بجامعة عين شمس ٢) قسم العلوم الإنسانية البيئية، كلية الدراسات والبحوث
البيئية، جامعة عين شمس ٣) معهد الخدمة الاجتماعية بالقاهرة

المستخلص

استهدفت الدراسة الراهنة تقييم دور المجلس القومي للمرأة في تحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في المحافظات الأكثر احتياجاً (دراسة انثروبولوجية). طبقت الدراسة على المرأة المبحوثة بمحافظة المنيا وأسيوط من خلال اجراء حصر شامل لعدد (٢٥٠) مفردة. استخدمت الدراسة أسلوب المنهج الوصفي باستخدام استمارة اسبيان، وتوصلت نتائجها إلى أن مساعدة المرأة في الحصول على حقوقها الاجتماعية جاءت بدرجة متوسطة، أما المساعدة للحصول على حقوقها الاقتصادية جاءت بدرجة ضعيفة النتائج المتعلقة بأهم المشكلات التي تعاني منها المرأة المبحوثة بعينة الدراسة ومقترحات حلها من وجهة نظر السيدات المبحوثات. وقد انتهت الدراسة إلى أهم التوصيات قد تفيد في تحسين مستويات المساعدة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بالمحافظات الأشد فقراً وهي محافظات الصعيد منها المنيا وأسيوط والتعميم برامج التدريب لكافة المحافظات. تمثلت أهم مقترحات حل المشكلات التي تعاني منها المرأة الريفية المبحوثة من وجهة نظر المبحوثات في: توفير فرص العمل المناسبة لقدرات ومهارات السيدات المبحوثات ولظروفهن الاجتماعية، رفع قيمة المعاش المقدم للسيدات، وتسهيل إجراءات الحصول على القروض وتخفيض سعر الفائدة، وإعفاء أبناء السيدات ذات الدخل المنخفض من سداد مصروفات الدراسة، قيام الجمعيات الأهلية بتوفير الإعانات والمساعدات الاجتماعية للسيدات المبحوثات ذات الدخل المنخفضة، تنظيم الدورات التدريبية لتنمية مهارات السيدات المبحوثات من خلال برامج التدريب لدى المجلس القومي للمرأة وتأهيلهن للحصول على فرصة عمل. التوسع في إقامة فصول محو الأمية وتشجيع السيدات

المبجوثات بالمحافظات الأشد فقر وأقل دخلا والتشجيع على الالتحاق بهذه الفصول، توعية كافة فئات المجتمع بأهمية تغيير نظرتهم السلبية للمرأة الفقيرة.
الكلمات المفتاحية: دراسة تقييمية، المساندة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة، المحافظات الأشد فقراً.

مقدمة البحث

تعد قضية التنمية البشرية من أهم القضايا التي تستحوذ على اهتمام كافة المجتمعات المتقدمة والنامية، ويزداد الاهتمام بها يوماً بعد الآخر نظراً لما يلعبه العنصر البشري (ذكوراً وإناثاً) من دور فاعل في التنمية حيث هو هدف التنمية ووسيلتها. وتعد حركة المطالبة بالحقوق السياسية للمرأة ظاهرة عالمية بدأت مع الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية، وما جاءت به من مبادئ عامة ترتبط بالعدالة والحرية ثم انتشرت في كامل أوروبا وتوسعت لتشمل دول العالم الثالث، الشيء الذي أدى إلى اختلافات واضحة تخضع لطبيعة ونسق العلاقات في المجتمعات نحو المرأة وعملها السياسي (نعيمه، ٢٠٠٢، ص ٢٧).

ولا يستطيع أي مجتمع الرقي والتقدم بنصف طاقته البشرية فقط بينما النصف الآخر معطلاً ومهمشاً دون استغلال طاقته لذلك تسعى المجتمعات إلى النهوض بالمرأة ومشاركتها في مسيرة التنمية جنباً إلى جنب مع الرجل لكي يحققوا أفضل عائد ممكن في التنمية. (شراقوي، ٢٠٠٩: ٢٢-٤٩).

ولقد جاء تشكيل المجلس الأعلى للمرأة ببرنامج الطموح في ٢٠٠٠ بمثابة التحرير الثاني للمرأة المصرية على مدى (١٠٠) عام، إذ اعتبرنا أن توقيت صدور كتاب قاسم أمين سنة ١٨٩٩ هو سنة الأساس الأولى للدعوة لتحرير المرأة المصرية في العصر الحديث، ومنذ إنشاء المجلس القومي للمرأة لم يعد الحديث عن دور المرأة أسرياً وتتموياً وسياسياً وإعلامياً مجرد حديث صالونات أو ميكروفونات، بل حديث الأمر الواقع والإنجازات واستشراف

المستقبل وليس أدل على هذا من تفعيل دور المجلس القومي للمرأة منذ اللحظة الأولى لميلاده وصار بذلك المؤسسة الأم ومرجعية التخطيط والتنسيق بين المؤسسات الحكومية والأهلية المعينة بالنهوض بالمرأة. (القرعي، ٢٠٠٢، ١٥٥).

وقد أنشئ المجلس القومي للمرأة بموجب القرار الجمهوري رقم (٩٠) الصادر في ٨ فبراير سنة ٢٠٠٠م حيث يعمل المجلس كهيئة لها شخصية اعتبارية مستقلة باعتباره مؤسسة قومية بمعنى الكلمة تضم جميع النساء في مصر ويعكس هذا عمق الاهتمام بالمرأة وجدية الاهتمام بقضاياها، ومن هنا تبرز أهمية التعرف على أهداف المجلس واختصاصاته خاصة بعد صدور اللائحة الداخلية للمجلس في ٢٥ يونيو ٢٠٠١. (القرعي، ص ١٥٥)

ويعتبر المجلس القومي للمرأة المؤسسة السياسية الأولى التي تركز على تمكين المرأة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ومراقبة تنفيذ الاتفاقيات والقوانين والسياسات التي تمس حياة المرأة والقضاء على كافة أشكال التمييز ضدها، الأمر الذي يعبر عن وجود الإرادة السياسية والالتزام القوي بتحسين أحوال المرأة. (رحمة، ٢٠٠٦، ص ٣)

كما تتفق رؤية المجلس القومي للمرأة حول دعم المشاركة السياسية للمرأة مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي شاركت مصر في صياغتها وصدقت عليها مثل اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، وخطة مؤتمر بكين (١٩٩٥) والتي دعت إلى شغل النساء (٣٠%) من مراكز صنع القرار في عام ٢٠٠٥م، ووثيقة الأمم المتحدة حول الأهداف التنموية للألفية عام ٢٠٠٠ والتي تنص على المساواة بين الرجل والمرأة وتمكين المرأة وزيادة نسبة تمثيلها في الحياة النيابية. (عبد الغفار، ٢٠٠٩، ٧٨)

ويتلخص الهدف الأساسي لإستراتيجية المجلس القومي للمرأة في مجال دعم المشاركة السياسية للمرأة في تحقيق المواطنة الكاملة، وذلك بدعم مشاركة النساء في عملية صنع القرار ووضع السياسات وصياغة التشريعات واتخاذ القرارات بحيث تأتي معبرة عن مصالح الرجال

والنساء معاً كأساس لتحقيق المساواة والديمقراطية والتنمية والسلام، وينبثق من الهدف العام السابق مجموعة أهداف فرعية تشمل: دعم المهارات السياسية للمرأة، نشر ثقافة المشاركة السياسية، التنسيق مع الجهات المعنية، وخلق مناخ عام داعم للمشاركة النسائية في الحياة السياسية. (عبد الغفار، ٢٠٠٩، ٣١٩)

ويبذل المجلس القومي للمرأة في مصر جهداً في مجال حماية المرأة وتعليمها وتنقيتها وتميئتها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وإتاحة الفرصة أمامها للمشاركة في العمل العام والإنتاج القومي من خلال الشراكة مع المنظمات المجتمعية على المستويين المحلي والقومي. وتحرص الأحزاب السياسية القائمة في مصر على إنشاء أمانات ولجان توعية للمرأة تهتم بتقديم خدمات خاصة بها، بالإضافة إلى اهتمام الأحزاب في خطابها السياسي على التأكيد دوماً على تشجيع المرأة على الانضمام لصفوف الحزب وعلى المشاركة في العمل الحزبي العام، إلا أن المتابعة العملية لحجم وثقل تواجد المرأة الفعلي داخل الأحزاب السياسية في مصر - سواء على مستوى القاعدة أو المراكز القيادية - يبين الانخفاض الكبير لنسبة مشاركة المرأة المصرية في العمل الحزبي، وهي الحقيقة التي خلصت إليها عدد من الدراسات العلمية المتخصصة التي اعتمدت على دراسات ميدانية وعلى استطلاع آراء كثير من الكوادر النسائية. (عزه، ١٩٩٩، ١٨)

مشكلة البحث

تعتبر المساندة الاجتماعية والاقتصادية مصدرًا مهمًا من مصادر الأمن الذي يحتاجه الإنسان من عالمه الذي يعيش فيه، بعد لجوئه إلى الله سبحانه وتعالى، عندما يشعر أن هناك ما يهدده وعندما يشعر أن طاقته استنفذت أو أجهدت بمعنى آخر أنه لم يعد بوسعه أن يجابه الخطر أو يحتمل ما يقع عليه من إجهاد، وأنه يحتاج إلى مدد وعون من خارجه فالإنسان

بطبعه مخلوق اجتماعي وقد جعله الله سبحانه وتعالى دائما في حاجة مستمرة ليستمد العون من أخيه الإنسان، في حين يرى (أحمد شويخ، ٢٠٠٧) أن المساندة الاجتماعية هي ادراك الفرد لوجود أشخاص مقربين منه يثق بهم ويهتمون به في أوقات الازمات ويمدونه بانماط المساندة المتعددة سواء في صورة عطف أو في صورة تقدير واحترام او في صورة مساعدة مادية أو في صورة علاقات حميمة مع الآخرين أم لكلهم مجتمعين. (القطراوي، ٢٠١٣: ١٦٧)

ويرى (Erickson, 2012) المساندة الاجتماعية على إنها مدى ما يشعر به الفرد من قناعة ورضا لما يتلقاه، كما أن المساندة الاجتماعية مفهوم متعدد المظاهر المتمثلة في الخدمات المقدمة من شبكة العلاقات الاجتماعية المادية الملموسة من خلال تقوية الذات ودعم الالهل والأقارب وتختص المساندة الاجتماعية الانفعالية بكل ما يرتبط بمناقشة المشاعر والأحاسيس والاهتمامات ومسببات القلق أما المساندة الاجتماعية الملموسة فهي ترتبط بكل المساعدات النفسية والعينية في صورة تدعيم للذات. (Erickson, 2012: 92) وسعت دراسة (سليم، ٢٠١٦) إلى التعرف على الجهود التي يقوم بها المجلس القومي للمرأة في مصر.

دراسة (أبو العلا، ٢٠١٧) إلي التعرف على الجهود الم بذولة من قبل المجلس القومي للمرأة والجمعيات الأهلية في مواجهة المشكلات التي تواجه المرأة في العشوائيات، نموذج جهاد محمود صابر الغنام لدور المجلس القومي للمرأة في التمكين الاقتصادي. (مشروع المرأة المعيلة ٢٠٢٠)

وفي ضوء ما تقدم ترى الباحثون أن مشكلة الدراسة هي إلى أي مدى ساهم المجلس القومي للمرأة بجهوده وأنشطته في تمكين المرأة المصرية وتحقيق المساندة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبالتالي التعرف على الدور الذي يقوم به المجلس القومي للمرأة في

مجالات النهوض بالمرأة المصرية بشكل عام وتقييم هذا الدور والقضاء على المشكلات التي تعاني منها، وذلك من خلال البرامج والأنشطة المختلفة للمجلس باعتباره منظمة قومية تسعى إلى تمكين المرأة المصرية في كافة مجالات الحياة.

أسئلة البحث

- ما الدور الذي يقوم به المجلس القومي للمرأة لتحقيق المساندة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في مجال العمل العام؟
- ما المعوقات التي تواجه المجلس لتفعيل المساندة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة المصرية؟
- ما المقترحات لمواجهة المعوقات المؤثرة على دور المجلس القومي للمرأة في تفعيل المساندة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية للمرأة المصرية في الوحدات الحزبية القاعدية؟

أهمية البحث

الأهمية النظرية: تعني الإضافة العلمية التي سيقدمها هذا البحث من نتائج وبيانات حديثة تم جمعها حول مشكلة الدراسة، وبالتالي الوصول إلى دراسات ومعلومات لم يتم التطرق إليها مسبقاً أو الحديث عنها، وأن تصبح هذه النتائج التي تم الوصول إليها في الدراسة مبرهنات وذات اعتماد على المجال العام، حيث توضح الأهمية النظرية في البحث العلمي المفاهيم الجديدة التي تم الحصول عليها وكيفية الاستفادة منها ومن تطبيقها لفك الغموض، وإزالة العوائق تجاه مشاكل اجتماعية أو علمية تتعلق بالدراسة، وبالتالي مقارنة ما قدمته تلك الدراسات والإضافة التي شملتها هذه الدراسة، النظر إليها كمرجع لدراسات لاحقة ومبرهنات

لمشاكل معاصرة وقد تكون مستقبلية فيما يتعلق بالدور الحيوي الذي يقوم به المجلس القومي للمرأة للمحافظات الأشد احتياجاً.

الأهمية التطبيقية: مدى مساهمة المجلس القومي للمرأة بجهوده وأنشطته في تمكين المرأة المصرية وتحقيق المساندة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والسياسية وتكمن الأهمية العلمية بعدة نقاط أهمها:

- تحقيق فائدة علمية والتعريف بها للباحثين، ومعرفة كيفية إجراء الدراسة.
- التعريف بمدى إمكانية وقابلية تطبيق النتائج التي توصل إليها الباحثين على أرض الواقع.
- توضيح المبررات لقيام الدراسة وإجراء القسم العملي التطبيقي والإجابة على التساؤلات التي حددتها الدراسة.
- التأكيد على اهتمام الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في السنوات الأخيرة من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين بقضايا ومشكلات المرأة المصرية وتمثل ذلك في إنشاء المجلس القومي للمرأة عام ٢٠٠٠ بقرار رئيس الجمهورية وكذلك إنشاء فروع له في المحافظات لتفعيل الدور السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمرأة باعتبارها شريك أساسي في المجتمع.
- انعقاد الكثير من الندوات والمنتديات والمؤتمرات الدولية والمحلية التي تهتم بقضايا المرأة السياسية والاجتماعية والاقتصادية مثل (مؤتمر المرأة العالمي الرابع المنعقد في بكين سنة ١٩٩٥ والمعني بالمرأة)
- زيادة أعداد الإناث حيث بلغ عددهن طبقاً لتقدير أعداد السكان حسب النوع بالمحافظات في ١ / ١ / ٢٠١٠م (٤٨,٩%) من جملة سكان جمهورية مصر العربية. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٩-٢٠٢٠ : ص ٢٢٠).

الجهة المستفيدة: يستفاد من الدراسة بتقديم الحلول والمقترحات للمجلس القومي للمرأة لدعم المجلس وتنفيذ البرامج والسياسات التي يقوم بها من خلال تنفيذ المشروعات الداعمة للمرأة، مع التركيز على المحافظات الأشد فقرا ومنها المنيا وأسيوط والأشد احتياجا للدعم المادي والمعنوي.

أهداف البحث

1. تحديد الدور الذي يقوم به المجلس القومي للمرأة في مجال العمل العام بغرض تحقيق المساندة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية.
 2. تحديد صور المساندة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية.
 3. تحديد المعوقات التي تواجه المجلس لتنفيذ المساندة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية للمرأة المصرية.
 4. التوصل إلى التصور المقترح لمواجهة المعوقات المؤثرة على دور المجلس القومي للمرأة الذي يمكن من تفعيل المساندة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية للمرأة المصرية.
- الأهداف الخاصة:** فتتمثل في:
- معرفة الفروق الاحصائية للمرأة المصرية حسب الأقاليم، التوزيع العمري، المستوى التعليمي والحالة العملية.
 - تقدير نسبة مشاركة المرأة المصرية في العمل العام وتحقيق المساندة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في المحافظات الأكثر احتياجا.
 - تقدير نسبة اهتمام المرأة المصرية بالشئون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
 - معرفة إلى أي مدى تؤثر العوامل (الجغرافية، التعليمية، والاقتصادية) على اهتمام المرأة بالشئون السياسية.

متغيرات البحث

- المتغير المستقل: المساندة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية.
- المتغيرات الوسيطة: المشروعات والبرامج لتحقيق المساندة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية.
- المتغير التابع: دور المجلس القومي للمرأة (المحافظات الأشد احتياجاً).

دراسات وبحوث سابقة

جاءت الدراسات السابقة في محور واحد تناول الدراسات التي اهتمت بالمجلس القومي للمرأة والدور الذي يقوم به من أجل النهوض بالمرأة والعمل علي تمكينها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والبيئية.

دراسة أماني قنديل (٢٠٠٥): توصلت نتائج الدراسة إلى أهمية التمكين السياسي للمرأة وزيادة نسبة النساء المرشحات في البرلمان، وزيادة تصويت المرأة واستخراج بطاقات انتخابية لهن من خلال عقد شراكة بين المجلس القومي للمرأة وبعض المحافظات والمحليات والأجهزة التنفيذية، بالإضافة إلى ما توصلت إليه نتائج الدراسة الميدانية: إلى تحفيز المرأة على شغل مواقع اتخاذ القرار من خلال عقد العديد من المؤتمرات وندوات التوعية السياسية، كما تم تنفيذ وتنظيم عدد من القوافل السياسية شملت (١٧) دائرة انتخابية، كما تم حصر عدد النساء غير المقيدات في الجداول الانتخابية وتحفيزهن لاستخراج البطاقات الانتخابية مع توضيح أهمية تصويت المرأة على اعتبار أنها تشكل أكثر من نصف المجتمع تقريباً.

دراسة رحمة (٢٠٠٦): أوضحت نتائج الدراسة أن المرأة المصرية تعاني من العديد من المشكلات منها) (اقتصادية، اجتماعية، صحية، تعليمية، سياسية... الخ) كما أن المستفيدات

من مشروعات المجلس القومي للمرأة تشعرن بمشكلات تختلف في الدرجة عن ما تشعر به غير المستفيدات بمشروعات المجلس، كما أوضحت النتائج أن للمجلس دوراً بارزاً في تمكين المرأة اقتصادياً خاصة المرأة المعيلة من خلال برنامج المرأة المعيلة والقيام بمشروعات صغيرة لهن وترتب على ذلك أن أصبح لديهن مصدر ثابت للدخل، وأصبحن يشعرن بكفاية الدخل، وأصبحن عاملات في مشروعاتهن ولم يعدن من العاطلات، كما أوضحت النتائج أن المجلس ساهم في التمكين الاجتماعي للمرأة المصرية من خلال محور أمية المرأة وتدعيم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية للمرأة وحصولها على فرص متساوية في التدريب، ورفع المستوى الصحي وتحسين نوعية الخدمات الصحية لهن.

دراسة عبد الحميد (٢٠٠٨): وجاءت لتوضح دور المجلس القومي للمرأة باعتباره المؤسسة الوطنية المعنية التي استحدثت لتنمية شؤون المرأة، ودوره في النهوض بالمرأة العاملة. أوضحت الدراسة أن إنشاء المجلس القومي للمرأة يعد خطه غير مسبوقه فأول مرة يصبح للمرأة المصرية مؤسسة دستورية ترعى حقوقها وتقوم على وضع السياسات التي تتيح لها المشاركة في السياق الرئيسي للتنمية وتتابع مدى تنفيذ وتطبيق هذه السياسات للتأكيد على تحقيق مبدأ المساواة الدستوري وتعميماً للديمقراطية والتي بدون مشاركة المرأة تفقد بعداً لازماً لاستقرارها .

دراسة محمد (٢٠٠٩): جاءت لتوضح دور المجلس القومي للمرأة في تمكين المرأة المصرية اقتصادياً واجتماعياً في ضوء ما يقدمه من برامج تتضمن عدد من المشروعات التي تسعى إلي تمكين المرأة وإدماج جهودها في برامج التنمية. انطلقت الدراسة من النظرية النسوية وبعض المناهج والسياسات المعالجة لقضية المرأة والتنمية، واعتمدت علي المنهج الوصفي باستخدام دراسة الحالة بالإضافة إلي الأسلوب الاستطلاعي، وتم جمع البيانات من خلال دليل المقابلة المتعمقة من عينة قوامها (٣٣) حالة من أعضاء المجلس القومي للمرأة والمستفيدات

من مشروع المرأة المعيلة بالقاهرة والمنيا، أوضحت الدراسة أن المجلس يعمل علي تمكين المرأة علي المستوي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقانوني، وأن المجلس يعاني من ثمة قصور في الطرق والآليات المستخدمة في الإعلان عن مهامه وأدواره. كما توصلت نتائج الدراسة إلي أن مشروع المرأة المعيلة قد حقق التمكين الاقتصادي إلا أنه لم يحقق التمكين الاجتماعي للمستفيدات وذلك لعدم الاهتمام بالتعليم ومحو الأمية ومواجهة العادات والتقاليد والموروثات الثقافية.

دراسة أميرة (٢٠١٠): أثبتت نتائج الدراسة صحة الفرض الأول والثالث للدراسة بينما لم يثبت صحة الفرض الثاني للدراسة باستثناء ما يتعلق بمتغيري العضوية بأحد الأحزاب السياسية والحصول على دورات تدريبية قبل الالتحاق بالمشروع، وتوصلت الدراسة إلى تصور تخطيطي مقترح لزيادة فعالية المكون التدريبي لمشروع تنمية القدرات السياسية بالمجلس القومي للمرأة.

دراسة حلمي (٢٠١٠): هدفت إلى التعرف على مدى فعالية مشروع تنمية القدرات السياسية للمرأة بالمجلس القومي للمرأة في تنمية المعارف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمهارات القيادية للسيدات المستفيدات من المشروع، والتعرف على الصعوبات التي تحول دون تحقيق المشروع لأهدافه. وقد اعتمدت الدراسة علي منهج المسح الاجتماعي الشامل ومنهج دراسة الحالة وقد تم جمع البيانات من خلال تطبيق استمارة استبيان للمستفيدات من مشروع تنمية القدرات السياسية للمرأة بالمجلس القومي للمرأة من إقليم القاهرة الكبرى والبالغ عددهن (١٥٠) متدربة، وإجراء مقابلات شبه مقننة للقائمين على التدريب بالمشروع وعددهم (١٤) مدرب. وتوصلت الدراسة إلي أن فعالية مشروع تنمية القدرات السياسية للمرأة كانت متوسطة في تحقيق أهدافه، وقد واجه المشروع العديد من الصعوبات منها: قصر الفترة الزمنية للتدريب، ضعف المادة التدريبية المتعلقة بالمعارف الاقتصادية والاجتماعية، قلة عدد

المستويات التدريبية، الطبيعة النظرية للتدريب وغيرها من الصعوبات التي أشار إليها المستفيدات والقائمين على التدريب مما أدى إلى عدم بلوغ المشروع الدرجة المرتفعة في تنمية القدرات السياسية للمستفيدات.

دراسة سليم (٢٠١٦): سعت إلى التعرف على الجهود التي يقوم بها المجلس القومي للمرأة في مصر. اعتمدت الدراسة والجمعيات الأهلية في تنمية وعي المرأة وتمكينها قانونيا علي منهج المسح الاجتماعي الشامل وتم جمع البيانات من خلال تطبيق استمارة استبيان للمستفيدات وعددهم (١٠٠) مفردة موزعين كما يلي: (٥٠) مفردة من المجلس القومي للمرأة، (٥٠) مفردة من رابطة المرأة العربية، بالإضافة إلى تطبيق استمارة استبيان على المسؤولين وعددهم (٣٤) مفردة بالمجلس القومي للمرأة (٢٩) مفردة برابطة المرأة العربية، ودليل مقابلة شبه مقننه للخبراء. وكشفت الدراسة عن مدى اهتمام المجلس القومي للمرأة بالتمكين القانوني للمرأة وأن الحماية القانونية والاجتماعية والتمكين والتوعية من أهم منظومة عمل المجلس، وأيضا من أهم اختصاصات المجلس إبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بالمرأة قبل عرضها على السلطة المختصة، وتنظيم دورات تدريبية للتوعية بدور المرأة في المجتمع وبحقوقها وواجباتها.

دراسة أبو العلا (٢٠١٧): وهدفت إلى التعرف على الجهود المبذولة من قبل المجلس القومي للمرأة والجمعيات الأهلية في مواجهة المشكلات التي تواجه المرأة في العشوائيات. وانطلقت الدراسة من النظرية النسوية والنظرية النقدية، كما اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي والمنهج المقارن وقد تم جمع البيانات من خلال استمارة استبيان للنساء القاطنات في المناطق العشوائية ودليل مقابلة للمسؤولين في المجلس القومي للمرأة والجمعيات الأهلية، وأجريت الدراسة في مدينة القاهرة وتم للمنطقة الجنوبية. للمنطقة الشرقية وحي دار السلام ممثلاً اختيار حي المرج ممثلاً وكشفت الدراسة الميدانية أن الغالبية العظمى من المبحوثات

في منطقتي الدراسة أكدنا على عدم معرفتھن بالمجلس القومي للمرأة، في حين أكدت المبحوثات اللاتي صرحن بمعرفتھن بوجود المجلس عن دورة الفعال في عدة مجالات أهمھا: الإسهام في محو أمية المرأة والدفاع عن حقوقھا، والإسهام في إصدار تشريعات قانونية جديدة من شأنھا الحفاظ على حقوق المرأة وإحداث التمكين الاجتماعي والاقتصادي لها، وبالمقارنة بين دور كلاً من المجلس القومي والجمعيات الأهلية في منطقتي الدراسة من وجهة نظر العينة ككل نجد أن الخدمات المقدمة من المجلس القومي للمرأة ضعيفة ودون المستوى في حين كانت الخدمات المقدمة من الجمعيات الأهلية أكثر فعالية في مواجهة مشكلات المرأة في العشوائيات.

دراسة المولي (٢٠١٧): سعت إلى رصد المساعدات التي يقدمھا المجلس القومي للمرأة من أجل تفعيل المشاركة السياسية للمرأة، والتعرف على الاجراءات والقوانين التي اتخذھا بعد ثورتي ٢٥ يناير، ٣٠ يونيه. انطلقت الدراسة من النظرية النسوية، واعتمدت علي منهج المسح الاجتماعي بالعينة لتفعيل مشاركة المرأة سياسيا وقد تم جمع البيانات من خلال الاستبيان على عينة قوامها (٣٦٠) مفردة من الفتيات والسيدات اللاتي شاركن في ثورة ٢٤ يناير في مدينة المنصورة، أوضحت الدراسة أهمية الدور الذي يقوم به المجلس القومي للمرأة لتمكين المرأة سياسياً، وذلك من خلال تشكيل لجنة دائمة تختص بالمشاركة السياسية، عقد المؤتمرات وإقامة الندوات الخاصة بالمشاركة السياسية للمرأة، إبداء الرأي في مشروعات القوانين الخاصة بالمرأة، وضع البرامج التدريبية للسيدات الراغبات في الترشح للانتخابات، واقتراح السياسة العامة في مجال تنمية المرأة سياسياً. من خلال نتائج الدراسة الميدانية أكدت نحو ٩٣,٩% من جملة عينة البحث علي أهمية دور المجلس القومي للمرأة خاصة بعد ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو، وذلك من خلال عضوية المجلس في لجنة الخمسين المنوطة بتعديل دستور ٢٠١٢، دعم المرأة في تولي حقائب وزارية في أول حكومة، تعزيز المشاركة السياسية للمرأة بعد ٣٠ يونيو، رفع

وعى المرأة بمواد الدستور وأهمية المشاركة في الاستفتاء عليه، وأخيراً دعم قدرات المرشحات للانتخابات البرلمانية القادمة.

دراسة هالة (٢٠١٧): تناولت تأثير الحراك الثوري على التمكين السياسي للمرأة بعد ثورات الربيع العربي، استهدف البحث الحالي تقديم دراسة حالة عن مصر وتونس لبيان تأثير الحراك الثوري على التمكين السياسي للمرأة بعد ثورات الربيع العربي. وقد اعتمد البحث بشكل أساسي على منهج دراسة الحالة، والمنهج المقارن الذي يركز على دراسة أوجه التشابه والتباين بين الظواهر السياسية، والمنهج القانوني في تحليل ودراسة أهم التشريعات التي وردت في دستور ما بعد الثورة والتي تمكن المرأة سياسياً. وتوصلت النتائج إلى ان التحديات على المستوى التشريعي أصبحت قوانين الأحوال الشخصية مثار جدل في مصر ما بعد الثورة حيث أبدى الكثيرون اعتراضهم عليها بناء على ما تقدم فإن عددا لا بأس به من القوانين والتشريعات الخاصة بالمرأة يثير جدلا واسعا على مستويات عدة وهو ما يؤكد على أهمية وجود دستور معبر عن كافة شرائح المجتمع المصري بحيث يضمن الحقوق الأساسية للإنسان والتي تعتبر حقوق المرأة جزءا لا يتجزأ منها. وإن المشاركة السياسية للمرأة والتمكين السياسي هي الضمانة الأساسية لحكم ديمقراطي رشيد يقوم على المساواة، بالإضافة إلى إن النهوض بالدول وتحقيق التنمية المستدامة لن يتم بدون تمكين المرأة التي تشكل نصف المجتمع، كما إن التجريبتين المصرية والتونسية مميزاتان على مستوى مشاركة المرأة قبل وبعد الثورة وبالتالي جديرتان بالدراسة وأن هناك إصرارا نسائيا في كلتا الدولتين للوصول إلى الهدف المنشود وهو التمكين والمشاركة السياسية للمرأة. وأوصي البحث بضرورة التضافر من جانب منظمات المرأة من أجل التوعية والتثقيف بدور المرأة في المشاركة السياسية. كُتِبَ هذا المستخلص من قِبَل دار المنظومة.

دراسة سليم (٢٠١٨): تناولت تغيير الدور السياسي للمرأة الريفية بعد ثورة ٢٥ يناير: دراسة ميدانية في قرية مصرية. يهدف هذا البحث إلى التعرف على طبيعة الدور السياسي المتغير للمرأة الريفية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، والتعرف أيضاً على دور العوامل البنائية في المجتمع الريفي التي تسهم في تشكيل هذا الدور السياسي الإيجابي للمرأة الريفية. وجاء التساؤل الأساسي للبحث: إلى أي مدى تغير الدور السياسي للمرأة الريفية بعد الثورة؟ وما هي ملامح هذا الدور السياسي؟ وينتمي هذا البحث إلى نمط البحوث الوصفية التحليلية، واتباع أسلوب التحليل الكيفي بالاعتماد على المقابلة ومنهج دراسة الحالة المتعمقة، حيث أجريت الدراسة الميدانية على إحدى قرى مركز شبين الكوم بمحافظة المنوفية، واختيار عينة الدراسة بالطريقة العمدية المقصودة، قوامها (٢٠) حالة دراسة، والاستعانة بدليل للمقابلة المتعمقة. موزعة على فئات ثلاث: عددهم داخل النشاط الزراعي، ومن هم خارج النشاط الزراعي، ثم فئة المتقفات. وأجريت الدراسة الميدانية خلال ثلاث أشهر من ٢٠١٦/١٢/١ وحتى ٢٠١٧/٢/٢٨ م. وتوصل البحث إلى نتائج هامة منها: أن السمة الأساسية للدور السياسي للمرأة الريفية المصرية هي التغير المحدد والجزئي من حيث الفاعلية والتأثير في المجال السياسي والاجتماعي العام، وأن هناك تحديات أمام تفعيل هذا الدور السياسي للمرأة الريفية، وأن الملكية والوضع الطبقي ومستوى التعليم ودرجة الثقافة، ووسائل الإعلام، جميعها تلعب دوراً أساسياً في تحديد طبيعة الدور السياسي والمشاركة السياسية للمرأة الريفية المصرية وحتى تعد قيام الثورة والتي شاركت فيها المرأة احتجاجاً لتغيير واقع هذا الدور السياسي وتحقيق مكتسبات اجتماعية وسياسية في المجتمع المصري حتى الآن.

دور المجلس القومي للمرأة في التمكين الاقتصادي مشروع المرأة المعيلة نموذج جهاد محمود صابر الغنام (٢٠٢٠): هدف هذا البحث إلى التعرف على دور المجلس القومي للمرأة في تمكين المرأة اقتصادياً خلال إلقاء الضوء على نموذج من المشروعات التي يقوم بها

المجلس في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة وهو مشروع المرأة المعيلة. وانطلق البحث الحالي من النظرية النسوية ومدخل النوع الاجتماعي، واعتمدت الباحثة في جمع البيانات الخاصة بالبحث من خلال إجراء مقابلات متعمقة مع (١٢) حالة من المستفيدات من مشروع المرأة المعيلة في محافظة البحيرة. وقد أسفر البحث عن النتائج التالية: اتضح من خلال البحث أن الدافع من مشاركة حالات الدراسة في مشروع المرأة المعيلة، كان نابعا من إحساسهن بمسئولتهن تجاه أسرهن، ورغبتهم في تحسين أوضاعهن المعيشية. اتضح من خلال البحث أن المشروعات التي قامت بها حالات الدراسة تعد مصدر الدخل الوحيد بالنسبة للغالبية العظمى منهن. العائد المادي من المشروعات التي قامت بها حالات الدراسة بسيط للغاية ولا يكفي سوى لتلبية الاحتياجات المعيشية فقط. اتضح من خلال البحث أن مشروع المرأة المعيلة قد حقق التمكين الاقتصادي لحالات الدراسة من خلا تحقيق دخل مستقل والمشاركة في ميزانية الأسرة.

دراسة الغريب (٢٠٢١): تناولت دور الريادة النسائية وأثره في دعم معطيات التنمية المستدامة في ضوء خطة التنمية المستدامة (٢٠٣٠). يهدف البحث إلى التعرف على دور التمكين القيادي للمرأة أثر الريادة النسائية في دعم معطيات التنمية المستدامة، من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف وهي: التعريف بمفهوم الريادة النسائية، والتنمية المستدامة وعدد من التعريفات المرتبطة بها، وتوضيح مدى أهمية الريادة النسائية مع التعرف على أهم التحديات التي قد تمثل عائقا أمام الريادة النسائية، ومن ثم التوصل إلى حلول ومقترحات تساهم في التعرف على الكيفية التي يمكن من خلالها زيادة فاعلية ريادة الأعمال النسائية. وقد كانت أهم نتائج البحث أنه لا بد من العمل على زيادة التوعية الشعبية بدور وأهمية المرأة على مختلف الأصعدة. العمل على دمج ريادة الأعمال بصفة عامة وريادة الأعمال النسائية بصفة خاصة في المناهج التعليمية في كافة المؤسسات التعليمية. العمل على زيادة

استيعاب وتقبل المجتمع المحلي لمشروعات ريادة الأعمال النسائية من خلال نشر الأفكار والمبادرات والتوعية بها وفوائدها. تشجيع المنظمات الاجتماعية المحلية على استيعاب ودعم وتنفيذ أنشطة ريادة الأعمال النسائية على نطاق واسع. العمل على تعزيز الابتكار والإبداع بمشروعات ريادة الأعمال النسائية على المستوى المحلي، وتوفير الدعم لرواد الأعمال النسائية لتطوير ابتكاراتهم وإبداعاتهم. إيجاد وتسويق عدد من الطرق المبتكرة لتطوير مشروعات ريادة الأعمال النسائية.

دراسة عبد الله (٢٠٢١): تناولت التمكين الاقتصادي والاجتماعي في المجال التعليمي. تناولت الدراسة الراهنة قضية تمكين المرأة العاملة من الحصول على حقوقها فبالرغم من الجهود المبذولة والانجازات التي تحققت للمرأة المصرية في عدة مجالات اقتصادية واجتماعية، وهي الجهود التي تسعى لتمكين المرأة من المشاركة في الأنشطة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، إلا ان هناك العديد من المعوقات التي تحول دون وصول المرأة المصرية إلى درجات عالية من التمكين، هدفت الدراسة الراهنة إلى تحديد العلاقة بين التخطيط لتمكين المرأة العاملة والحصول على حقوقها الاجتماعية والاقتصادية. طبقت الدراسة على المرأة العاملة بمديرية التربية والتعليم بمحافظة البحيرة من خلال اجراء حصر شامل لعدد (٢٥٢) مفردة، وتوصلت نتائجها إلى أن تمكين المرأة من الحصول على حقوقها والاجتماعية جاءت بدرجة متوسطة ، أما التمكين للحصول على حقوقها الإقتصادية جاءت بدرجة ضعيفة. الكلمات المفتاحية: التخطيط، تمكين المرأة، المرأة العاملة، حقوق المرأة.

ومما سبق من هذا العرض للدراسات السابقة تنوع الأهداف التي سعت الدراسات إلى تحقيقها، ولكن اتفقت أهداف البحث مع أهداف دراسة محمد (٢٠٠٩) من حيث توضيح دور المجلس في تمكين المرأة اقتصاديا في ضوء ما يقدمه من برامج ومشروعات، ولقد اختلف

البحث مع الدراسات السابقة في منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات، حيث اعتمدت غالبية الدراسات علي منهج المسح الاجتماعي، وفي جمع البيانات علي تطبيق استمارة الاستبيان. ومن خلال عرض الدراسات العربية والأجنبية يتضح مجموعة من الاستنتاجات على النحو التالي:

1. اتفقت بعض الدراسات العربية على أن المجلس القومي للمرأة يلعب دوراً بارزاً في التمكين (السياسي - الاقتصادي - الاجتماعي) للمرأة المصرية وذلك من حرص المجلس على تمكين المرأة اقتصادياً من خلال برنامج المرأة المعيلة للقيام بمشروعات صغيرة لكي يكون لديها دخل ثابت هذا بالإضافة إلى العمل على محو أميتها وتحسين نوعية الحياة لديها. ومنها دراسة (رحمة عبد الشافي، ٢٠٠٦؛ ودراسة أماني قنديل ٢٠٠٥؛ ودراسة Southern Political Sciences Association, 2008.
2. أكدت بعض الدراسات على ضرورة التركيز على فعالية المكون التدريبي للمرأة المصرية لمشروع تنمية القدرات السياسية للمرأة حتى تستطيع المشاركة بفاعلية في الانتخابات وكذلك عضوية المجالس الشعبية المحلية بمستوياتها المختلفة وكذا عضوية البرلمان المصري (المجالس النيابية المختلفة).

الإطار النظري

مفهوم التقويم: كما يعرف التقويم بأنه: العملية التي يمكن من خلالها التأكد من أن الاستراتيجيات والمهارات المستخدمة في إعداد وتنفيذ البرامج الاجتماعية تتفق مع طبيعة الأهداف المخطط لتحقيقها، وقياس النتائج المرغوبة وغير المرغوبة للتعرف على مدى تحقيق الإنجازات المادية والمعنوية في ضوء الكفاءة والفاعلية والاستفادة من النتائج في تحسين البرنامج الحالي وتخطيط البرامج اللاحقة. (أبو المعاطي، ٢٠٠٤: ص ١٠٧)

ويقصد بالتقويم إجرائياً:

١. مجموعة البرامج التي توفر قدرًا كافيًا من المعارف للوقوف على حقيقة البرامج التي يقدمها المجلس القومي للمرأة المصرية.
 ٢. تحديد إيجابيات البرامج التي يقدمها المجلس القومي للمرأة المصرية.
 ٣. تحديد المعوقات التي تحول دون تحقيق تلك البرامج لأهدافها بما يخدم قضايا المرأة المصرية.
 ٤. الوقوف على المقترحات المطلوبة لتطوير البرامج التي يقدمها المجلس القومي للمرأة.
- أهداف التقويم:** يرى عبد الباسط حسن أن أهداف التقويم تشتمل على الآتي: (حسن، ١٩٧٧: ص ٢١٨ - ٢١٩)
١. التعرف على قيمة الأهداف التي تتبناها المؤسسة والتأكد من مراعاتها لخصائص الفرد وحاجات المجتمع.
 ٢. يساعد على تحديد مضمون تلك الأهداف ووضع أولويات لتنفيذها.
 ٣. التحقق من أن المشروع أو الخطة تسير بصورة مطابقة وفق ما هو موضوع من قبل.
 ٤. يهدف التقويم إلى الارتقاء بمستوى الموارد البشرية والمادية.
 ٥. التعرف على الجوانب الإيجابية والسلبية في البرامج والمشروعات والتي ساعدت على إنجاح أو فشل البرنامج.
 ٦. التحقق من سلامة الفروض والمسلمات التي تقوم عليها العمليات المختلفة للبرامج والمشروعات.
- والغرض الرئيسي من البحوث التقييمية هو البحث عن إجابة لتساؤل هام يتعلق بالآثار أو النتائج المترتبة نتيجة تطبيق برنامج أو مشروع معين من أجل حل مشكلة معينة، والهدف

الرئيسي من تلك البحوث هو اتخاذ القرار المناسب لتطوير البرامج والمشروعات المستقبلية من أجل تحقيق النمو والتقدم. (حمزاوي، السروجي: ص ١٠٨)

أهمية التقييم: بالنسبة للخطة ذاتها (مختار، ١٩٩٥: ص ص ٢٣٨ - ٢٣٩) يستهدف التقييم التحقق من إنجازات الخطة والأهداف التي تحققت ومعدل نجاح كل هدف منها، وكذلك التعرف على الأسباب أو المعوقات التي حالت دون تحقيق بعض الأهداف الأخرى للاستفادة من تلك المعلومات عند التخطيط لبرامج ومشروعات مستقبلية.

بالنسبة للجهاز العامل في المشروع: يعتبر التقييم بالنسبة للجهاز العامل في المشروع بمثابة وسيلة لتحقيق النمو المهني والوظيفي المستمر ووسيلة تعليمية يمكنهم من خلالها تنمية معارفهم وتعديل اتجاهاتهم وتطوير وتنمية أساليب عملهم واكتساب المزيد من الخبرات العملية والمهارات الفنية، كما يعتبر التقييم بالنسبة لهم بمثابة عملية نقد موضوعي وأسلوب تصحيحي على أساس جوانب القوة وجوانب الخلل ونواحي القصور والاستفادة من كل ذلك في الخطط المستقبلية.

بالنسبة للمستفيدين من الخدمات: يهتم بالتعرف على رأي المستفيدين من الخدمات ويعتبر ذلك بمثابة التغذية العكسية للخطط المستقبلية ويهتم بمعرفة ما يلي:

- مدى توافر الخدمات للمحتاجين إليها مناسبة الشروط الموضوعية لاستحقاق الخدمة بما يؤدي إلى مرونة إجراءات الحصول عليها.
- مدى مساهمة الخدمة في إشباع الحاجات وحل المشكلات أي تحقيق الأهداف التي صممت الخدمة من أجلها.
- مدى تغطية الخدمات لأكثر عدد ممكن من المستفيدين المستحقين لتلك الخدمة.
- قياس العائد الاجتماعي والاقتصادي للخدمة بالنسبة للتكاليف المباشرة وغير المباشرة.

مفهوم المساعدة الاجتماعية: لقي مصطلح المساعدة الاجتماعية اهتمام العديد من ين وكل تناوله برؤيته الخاصة، وهذا ما سوف نلمسه من خلال بعض التعريفات التي سنتناولها: (هوس ١٩٨١) يعرفها على أنها (تلك المساعدات ذات الأثر المخفف وهي جد مهمة ومعقدة في نفس الوقت ، كونها مستمدة من مصادر شبكة العلاقات الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد والتي تمنحه مساعدة عاطفية ومساعدة مالية (وسائلية - مالية - ومساعدة بالمعلومات إزاء الموقف المهدي (Grazinani et Swendersen, 2001 :98) بينما يرى (ساراسون وآخرون، ١٩٨٦) المساعدة الاجتماعية على إنها الاعتقاد بوجود بعض الأشخاص التي يمكن للفرد أن يثق بهم والذين يتركون لديه انطباعا بأنهم يحبونه ويقدرونه ويمكن اللجوء إليهم والاعتماد عليهم عندما يحتاجهم (عبد الله، ٢٠٠٠: ٢٥). في حين يرى (شويخ، ٢٠٠٧) أن المساعدة الاجتماعية هي ادراك الفرد لوجود أشخاص مقربين منه يثق بهم ويهتمون به في أوقات الازمات ويمدونه بانماط المساعدة المتعددة سواء في صورة عطف أو في صورة تقدير واحترام او في صورة مساعدة مادية أو في صورة علاقات حميمة مع الآخرين أم لكلهم مجتمعين (القطراوى، ٢٠١٣: ١٦٧). بينما بركر (Barker, 1991) يقول أنها الأنشطة والعلاقات الرسمية وغير الرسمية التي تعمل على إشباع الحاجات الإنسانية وتسهم في بناء شخصية الفرد والمجتمع. ويعطي (باركر) أمثلة لهذه النشاطات والعلاقات نذكر منها: التعليم، والضمان الاجتماعي، والرعاية الصحية، وشبكة العلاقات الاجتماعية التي توفر للإنسان التشجيع والدعم والتعاطف والشعور بالأمان والانتماء، وتساعد في تشكيل هويته الاجتماعية (Barker, 1991:85) . وعرفت (Erickson, 2012) المساعدة الاجتماعية على إنها مدى ما يشعر به الفرد من قناعة ورضا لما يتلقاه، كما أن المساعدة الاجتماعية مفهوم متعدد المظاهر المتمثلة في الخدمات المقدمة من شبكة العلاقات الاجتماعية المادية الملموسة من خلال تقوية الذات

ودعم الالهل والأقارب وتختص المساندة الاجتماعية الانفعالية بكل ما يرتبط بمناقشة المشاعر والأحاسيس والاهتمامات ومسببات القلق أما المساندة الاجتماعية الملموسة فهي ترتبط بكل المساعدات النفسية والعينية في صورة تدعيم للذات. (Erickson, 2012: 92)

التعريف الإجرائي للمساندة الاجتماعية: المساندة الاجتماعية هي مجموعة من العلاقات المرتبطة ببعضها البعض والمستمدة من شبكة العلاقات الاجتماعية التي ينتمى إليها الفرد سواء رسمية أو غير رسمية والتي تمنحه مساعدة عاطفية ومساعدة معنوية ومساعدة بالمعلومات إزاء المواقف، وهؤلاء الأشخاص الذين يمكن للفرد أن يثق بهم والذين يتركون لديه انطباعاً بأنهم يحبونه ويقدرونه ويمكن اللجوء إليهم والاعتماد عليهم عندما يحتاجهم، وهي علاقات رسمية محكمة ومنظمة تقوم بها المؤسسات وغير رسمية يقوم بها الأهل والأصدقاء والتي تعمل على إشباع الحاجات الإنسانية وتسهم في بناء شخصية الفرد والمجتمع، مثل التعليم، والضمان الاجتماعي، والرعاية الصحية، وتوفير للإنسان التشجيع والدعم والتعاطف والشعور بالأمان والانتماء، وتساعد في تشكيل هويته الاجتماعية.

يعد مفهوم المساندة الاجتماعية مفهوماً حديثاً نسبياً. حيث تناولته العلوم الإنسانية وعلماء الاجتماع في إطار بحثهم للعلاقات الاجتماعية، فظهر مصطلح شبكه العلاقات الاجتماعية يمثل البداية الحقيقية لظهور مفهوم المساندة الاجتماعية لأن إدراك الفرد وتقييمه لدرجة المساندة الاجتماعية تعتمد على إدراكه لشبكة العلاقات الاجتماعية المحيطة به، والتي تمثل الأطر العامة التي تضم مصادر الدعم والثقة لأي شخص (جيهان ٥١، أحمد، ٢٠٠٢).

وتوصف الشبكة الاجتماعية على أنها الخصائص البنائية لعلاقات المساندة مثل الحجم والتركيب، بينما تقدر المساندة الاجتماعية بدرجة أكبر لعلاقات المساندة متضمنة كيفية رضا الأفراد بالمساندة التي يتلقونها (Antonucci & Fuhrer, 1997, 192).

إن مفهوم المساندة الاجتماعية مفهوم أضيق بكثير من مفهوم شبكة العلاقات الاجتماعية، حيث تعتمد المساندة الاجتماعية في تقديرها علي ادراك الافراد لشبكاتهم الاجتماعية باعتبارها الأطر التي تشمل على الأفراد الذين يتقون فيهم ويستندون على علاقتهم بهم (أسماء السرسى، أمانى عبد المقصود، ٢٠٠١، ٢)

ولذلك تعتبر المساندة الاجتماعية مصدراً من مصادر الدعم الاجتماعى الفعال الذي يحتاجه الإنسان حيث يؤثر حجم المساندة الاجتماعية، ومستوى الرضا. ويشير الأصل اللغوى للمساندة إلى سند إليه سنوداً أى: ركن إليه واعتمد عليه واتكأ، وساند مساندة وسناداً: عاونه وكانفة (مجمع اللغة العربية، ١٩٩٦، ٤٥٦) فساند بمعنى عاضد وكانف وكافأ على العمل، والسند معتمد الإنسان (الفيروز أبادى، ٣٧) وتحمل المساندة معنى التأييد والتقوية والمساعدة بمساندة مالية وإعطاء المساعدة والتشجيع، والمساندة الشخص الذى يقدم المساندة والتشجيع. (Hornby, A., 1987).

أنماط المساندة الاجتماعية: بالرغم من أنه لا يوجد تعريف واحد للمساندة الاجتماعية إلا أن هناك اتفاق بأن المساندة الاجتماعية قد تكون فى صورة مساندة انفعالية مثل - الإنصات وتقديم العون أو المساندة الأدائية مثل المساندة المادية لمواجهة المشكلات وحلها. حيث إن هناك اتفاقاً كبيراً بين الباحثين بأن المساندة الاجتماعية هي مركب "متغير" متعدد الأبعاد. (بشرى، ١٨، ٢٠٠٤).

ويرى سارفينو Sarafino أن هناك خمس فئات للمساندة الاجتماعية هي:

١ -المساندة الوجدانية: ويقصد بها مشاعر المودة، والرعاية، والاهتمام والحب، فالفرد يعانى فى أوقات المشقة من انفعالات معينة أو يمر بخبرة اكتئاب، أو فقدان تقليل الذات، ومن خلال هذه المساندة يعمل على إعادة تقدير الذات، أو التقليل من مشاعر عدم الكفاءة الشخصية.

- ٢- المساندة المالية: وتشمل المساعدة المادية أو المالية، مثل القيام بإقراض الفرد مبلغاً من المال للقيام بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.
- ٣- المساندة المعلوماتية: ويقصد بها التزويد بالنصيحة، والإرشاد أو المعلومات المناسبة للموقف بغرض مساعدة الفرد في فهم موقف أو التعايش مع مشاكل البيئة أو مشاكله الشخصية.
- ٤- المساندة التقديرية: ويسمى هذا النمط من المساندة أيضاً بالمساندة التقييمية حيث تساعد الفرد على بناء مشاعره الخاصة بتقييم ذاته وتكاملها.
- ٥- المساندة الاجتماعية: يقصد بها الاندماج مع الآخرين في نشاطات وقت الفراغ، وهي تمد الفرد بالمشاعر اللازمة للفرد ليشعر بأنه عضو في جماعة تشاركه اهتماماته. Sarafino, (1998, 97)
- وكما يشير (هاوس) إلى إن المساندة الاجتماعية يمكن تأخذ عدة أشكال وهي:
- ١: المساندة الانفعالية والقبول والتعاطف والتي تنطوي على المساعدة في الناحية العاطفية والحب والحنان والتقبل.
- ٢: المساندة الأدائية للعمل والمساعدة بالمال: والتي تنطوي على المساعدة بالمال والأشياء العينية لما لها من تأثير على تحمل الأعباء المالية للأفراد مما يجعلهم يشعرون بأن هناك من يهتم بهم.
- ٣- المساندة بالمعلومات: والتي تنطوي على مما يمكن أن يقدمه الأصدقاء لبعضهم لبعض وقت الشدة من معلومات تفيد في مواجهة المواقف ويرى (ناجي الخشاب، ٢٠٠٢) أن هناك ثلاثة أبعاد للمساندة الاجتماعية وهي:
- ١- المساندة الذاتية: ويقصد بها دعم معنوي يستطيع الفرد منحه لنفسه، وذلك يهدف التغلب على المشاكل التي يواجهها.

٢- المساندة الاجتماعية: ويقصد بها أى دعم معنوى أو إجرائي يقدم من المحيطين بالمريض سواء كانوا أفراد أسرية أو أصدقاءه أو الأطباء المشرفين عليه فى العلاج أو المجتمع لمساعدته لتخطى العقبات والمشاكل التى تواجهه.

٣- المساندة المادية: ويقصد بها أى دعم مادي يقدم من المحيطين بالمريض أو المجتمع بطريق مباشرة أو غير مباشرة بهدف مشاركته فى التغلب على مشاكله المادية ومساندته وقت الشدة (ناجى الخشاب، ٢٠٠٢ ، ٧٨).

وفى ضوء ما سبق عرضه من تصنيفات وأنواع متعددة للمساندة الاجتماعية يخلص الباحث إلى أنه يمكن تحديد أنماط المساندة الاجتماعية فى الأنواع التالية:

أ- المساندة الانفعالية: تلك المساندة التى تتضمن الاهتمام وهي ذلك السلوك الذى يعزز الشعور بالثقة والدفء. وتشمل المساندة المتمثلة فى إظهار مشاعر الود والحب للآخرين وإشعارهم بأن هناك من يقف بجانبهم وجدانياً عند الحاجة (Malone Beach, E., *et al.*, 1995: 29)

ويقصد بها مشاعر المودة، والصداقة، والرعاية، والاهتمام والحب، والثقة فى الآخرين، والإحساس بالراحة والانتماء، فالفرد يعانى فى أوقات المشقة من انفعالات معينة، أو يمر بخبرة اكتئاب أو حزن، أو قلق أو فقدان تقدير الذات، ومن خلال هذه المساندة المقدمة له من قبل الآخرين يعمل على إعادة تقدير الذات أو التقليل من مشاعر عدم الكفاءة.

ب- المساندة المعرفية ومساندة التقييم: ويطلق عليها أحيانا النصح، والتوجيه المعرفى بإعطاء المعلومات وهذا النوع من المساندة يساعد فى تحديد التعامل مع الأحداث الضاغطة (شعبان، ٢٠٠٢، ٤٠)

ويقصد بها أيضاً التزويد بالنصيحة والإرشاد أو المعلومات المناسبة للموقف بغرض مساعده الفرد فى فهم موقفه أو التعايش مع مشاكل البيئة أو مشاكله الشخصية وهى تختلف

عن المساندة الأدائية في أن المعلومات المعطاة ليست مساعدة في حد ذاتها فضلاً عن أنها تساعد الناس في مساعدة الناس في مساعدة أنفسهم، فالمعلومة ربما تقوى إدراكات لضبط عن طريق تزويد الفرد بطرق إدارة مشكلته والتعايش معها (عزة، ٢٠٠١، ٥٩)

وتُعرف بأنها التزويد بالنصيحة، والإرشاد أو المعلومات المناسبة للموقف بغرض مساعدة الفرد في فهم موقفه أو التعايش مع مشاكل البيئة أو مشاكله الشخصية وأيضاً تزوده بالخبرات المتشابهة في مثل هذه المواقف. (Material Support, Cohen, S., 1996, 138)

ج- المساندة المالية، والمساندة الأدائية، ويطلق عليها المساندة الإجرائية والعون والمساندة الملموسة: ويشتمل هذا المساندة المادية وتشير إلى تقديم العون المالى والامكانات المادية والخدمات اللازمة. أما المساندة الإجرائية والعون فهي قد تساعد على تخفيف الضغوط عن طريق الحل المباشر للمشكلات الإجرائية أو عن طريق إتاحة بعض الوقت للفرد المتلقى للخدمة أو العون للأنشطة مثل الراحة أو الاسترخاء. (الشناوى، عبد الرحمن، ١٩٩٤، ٤١)

والمساندة الملموسة هي مساندة مباشرة وفعالة في الموقف، ويحصل عليها الفرد من مساعدة الناس له بالأموال والأدوات أو مشاركته في بذل الجهد وتحمل الموقف وتخفيف المسؤولية وتقليل الخسائر، وهي تُقدم في صورة هدايا أو منح قروض ميسرة أو أشياء عينية أو التطوع في عمل يزيد الفرح في السراء أو يخفف التوتر والألم في الضراء (موسى، ٢٠٠٠، ١٩٧)

كما تظهر المساندة المالية في صور عديدة كالدعم المادى أوقات التعرض للآزمات كما تظهر في الإجراءات المباشرة التي يقدمها الآخرون للفرد عند تعرضه للمواقف الصعبة.

إن المساندة المالية يمكن أن تشتمل على مدى واسع الكثير من الأنشطة مثل رعاية الأطفال والقروض والتبرعات المالية والمهام والأعمال الإدارية والمساعدة في المهام العملية وتقديم السلع المادية. (بشرى، ٢٠٠٤)

وتشتمل المساندة الأدائية أيضا على القيام باقراض الفرد مبلغاً من المال، أو دفع الفواتير، أو المساعدة في الأعباء المنزلية، أو مساعدته للقيام ببعض الأعمال.

د- المساندة التقديرية: ويشار إلى هذا النوع من المساندة بمسميات مختلفة مثل المساندة النفسية ومساندة تقدير الذات التعبيرية، وتقدم هذه المساندة على شكل معلومات بأن هذا الشخص مُقدر وهي تنقل للأشخاص أنهم مقدرون لقيمتهم الذاتية وخبراتهم وإنهم مقبولون بالرغم من أى صعوبات أو أخطاء شخصية. (الشناوى، عبد الرحمن، ١٩٩٤، ٤٠)

وتتضح هذه المساندة عندما يتلقى الفرد من الآخرين التشجيع والتأييد المستمر لأدائه وأفكار خاصة عند مقارنتها بآراء غيره، ويدرك الفرد هذا التأييد عن طريق تقديم معلومات مباشرة تفيد في ارتفاع تقدير الفرد لذاته ولفاعليتها عند مواجهة الشدائد. (جيهان حمزة، ٢٠٠٢، ٥٢)

وهي تمد الفرد بالعائد أو التعبيرات الايجابية والمعلومات المناسبة لعملية التقييم الذاتي من خلال عملية المقارنة الاجتماعية وهي تساعد الفرد على بناء مشاعره الخاصة بتقييم ذاته وتكاملها. (Helgeson, V., et al., 1996,138)

ه- مساندة الصحبة الاجتماعية: ويعرفها (كوهين وويلز، ١٩٨٥) بأنها تشتمل على قضاء بعض الاوقات مع الآخرين في أنشطة الفراغ والترريح وهي تخفف الضغوط من حيث أنها تشبع الحاجة إلى الانتماء والاتصال مع الآخرين وكذلك بالمساعدة على إبعاد الفرد عن الانشغال بالمشكلات أو عن طريق تيسير الجوانب الوجدانية الموجبة. (الشناوى ومحمد عبد الرحمن، ١٩٩٤، ٤٠)

وهي تتضمن أيضاً كل ما يمكن للأصدقاء أن تقدمه لبعضهم البعض في أوقات الشدة.
(فيغيان، ٢٠٠١، ٤٦)

مصادر المساندة الاجتماعية: وتتنوع مصادر المساندة الاجتماعية في فاعليتها حسب الظروف المختلفة وحسب ما يسمى بالشبكات الاجتماعية أو شبكات المساندة وتتمثل في الأسرة والأقارب والأصدقاء والجيران وزملاء العمل ... الخ (هانم، ٢٠٠٣، ٢٢).

وتختلف مصادر المساندة وتتنوع حسب الظروف المختلفة، ولقد اختلفت الدراسات في تناولها لمصادر المساندة وإن كان هناك إجماع علي أن أهم المصادر هي: الأسرة والأصدقاء، بينما المساندة المقدمة من قبل المعلمين والأقارب كانت محدودة، وتكون مصادر المساندة الاجتماعية وتتمثل في الأسرة والأصدقاء والزملاء والمعلمين والجيران والزوجات، والطوائف الدينية وهي الشبكات الواقعية التي الأفراد يعتمدون عليها من أجل المساندة الاجتماعية.
(الشناوي، ١٩٩٨: ١٢).

ويشير علماء النفس إلى وجود مصدرين أساسيين للمساندة الاجتماعية هما:

١: المساندة داخل العمل: ويمثلها رؤساء العمل زملاء العمل، والمحيطين ببيئة العمل.
٢: المساندة خارج العمل: ويمثلها أفراد الأسرة والأقارب والأصدقاء والجيران وشبكة العلاقات الاجتماعية التي يتفاعل معها الفرد في حياته اليومية. (عبد السلام، ٢٠٠٥، ٢)

وقد لخص نوربك (١٩٨٤) مصادر المساندة الاجتماعية في ثمانية مصادر هي: الزوج والزوجة والأقارب والأصدقاء والجيران، وزملاء العمل، وموفرو الخدمات الوقائية أو المعالجون، والأطباء والمرشدين النفسيين والاجتماعيين، ورجال الدين. (أحمد شلبي، ٢٠٠١: ١٤٩).

وفي ضوء ما سبق وحسب موضوع الدراسة قسم الباحث مصادر المساندة الاجتماعية إلى:
١: المساندة الاجتماعية من الأسرة: وهي الحصول على العون والمساندة من قبل الأسرة والشعور بالأمان النفسي لوجود الفرد بينهم وأنه محل ثقة.
٢: المساندة الاجتماعية المقدمة من الأخصائيين: وهي تقدم الدعم الوجداني والنصائح بالمعلومات والتدريب لمن هم يعانون من اضطراب التوحد مع الشعور بالرضا من هذا الدعم المقدم لهم.

مكونات المساندة الاجتماعية: المساندة الاجتماعية تتكون من ثلاثة مكونات متصلة مع بعضها البعض:

١: مخطط المساندة: هي تشمل إدراك الفرد ومعلوماته عن إمكانية البيئة الاجتماعية في تقديم المساندة التي يحتاج إليها الفرد لمواجهة المشقة، وهذا المكون بعكس التوجه المعرفي للمساندة الاجتماعية يسعى دائماً لتكوين ولتتمية علاقات متعددة مع المحيطين به في البيئة الاجتماعية، لتوفير مناسب من المساندة المتاحة من قبل الآخرين.

٢: علاقات المساندة: يعتمد هذا المكون على التوقعات السابقة لدى الفرد عن أهمية المساندة، وبالتالي يسعى من خلال هذه العلاقات الاجتماعية إلى الحصول على المساندة المطلوبة في هذا الموقف.

٣: صفقات المساندة: هي أشبه بسلوك المقايضة أو الصفقة بين فردين علي الأقل، حيث يسعى مقدم المساندة إلي تقديم أنماط متعددة من سلوك المساندة لشخص آخر، بينما يحاول الآخر ببذل مجهود لاستقبال هذه السلوكيات المتاحة. (هناؤ شويخ، ٢٠٠٤)

شروط تقديم المساندة الاجتماعية:

١: كمية المساندة: لابد أن يكون معدل المساندة الاجتماعية والنفسية معتدلاً عند تقديمها للمتلقى، حتى لا يجعله أكثر اعتمادية، وينخفض تقديره لذاته.

- ٢: اختيار الوقت المناسب لتقديم المساعدة: هذا البعد يحتاج لكثير من المهارة الاجتماعية لدى المساندة حتى تؤدي إلى نتائج جيدة لدى المتلقي.
- ٣: مصدر المساعدة: لا بد أن تتوفر بعض الخصائص لدى مانح المساعدة، والتي تتمثل في المرونة، والنصح، والفهم الكامل لطبيعة المشكلة التي يمر بها المتلقي حتى يساهم بقدر فعال في تقديم المساعدة.
- ٤: كثافة المساعدة: تعدد مصادر المساعدة الاجتماعية والنفسية لدى المتلقي يؤدي سريعاً إلى حل المشكلات التي يمر بها المتلقي، وتساؤه سريعاً على تخطي الازمات التي يمر بها في حياته.
- ٥: نوع المساعدة: ويتمثل هذا البعد في القدرة، والمهارة، والفهم لدى مانح المساعدة في تقديمها بما يتناسب مع ما يدركه ويرغبه المتلقي من تصرفات وسلوكيات تتناسب مع نوع وطبيعة المساعدة التي تقدم إليه.
- ٦: التشابه والفهم المتعاطف: المساعدة النفسية والاجتماعية يمكن تقبلها في حالة التشابه النفسي والاجتماعي للمانح والمتلقي، وتكون فعالة لدى المتلقي إذا كانت الظروف التي يمر بها المانح والمتلقي متشابهة (عبد السلام، ٢٠٠٥: ٣٠ - ٣١)

إجراءات البحث

نوع الدراسة: تعتبر تلك الدراسة من الدراسات التقييمية التي تكتشف من خلالها البرامج والمشروعات المقدمة للمرأة المصرية، والوقوف على مدى فعاليتها كما تنطبق الدراسة إلى الصعوبات التي تواجه تلك البرامج والمشروعات التي يمكن من خلالها التغلب على المعوقات.

عينة ومنهج الدراسة: تعتمد الدراسة الراهنة على منهج المسح الاجتماعي والاقتصادي للنساء بالمحافظات الأكثر احتياجاً. طبقت الدراسة على المرأة المبحوثة بمحافظة المنيا وأسيوط من خلال اجراء حصر شامل لعدد (٢٥٠) مفردة.

مجالات الدراسة:

المجال المكاني: ويتمثل في فرع المجلس القومي للمرأة بالنساء الأكثر احتياجاً بمحافظات الدراسة (المنيا وأسيوط).

المجال البشري: وتتمثل في (١٤) أربعة عشر عضواً هم أعضاء فرع المجلس القومي للمرأة بالنساء الأكثر احتياجاً بمحافظات الدراسة (عينة قوامها ٢٥٠ مفردة موزعة بالتساوي بين المحافظتين).

المجال الزمني: ولقد استغرقت فترة جمع البيانات من الميدان حوالي ستة أشهر من ٢٠٢٠ - ٢٠٢١

أدوات الدراسة: استمارة استبيان: اعتمدت الدراسة الحالية على استمارة استبيان من إعداد الباحثون وذلك لجمع البيانات والمعلومات من أعضاء فرع المجلس القومي للمرأة بالنساء الأكثر احتياجاً بمحافظات الدراسة.

وقد اتبع الباحثون مجموعة من الإجراءات لاستخراج الاستمارة في صورتها الحالية كالتالي: تحديد موضوع الدراسة والأبعاد من خلال الإطلاع على الإطار النظري والدراسات السابقة وأدوات مرتبطة بموضوع الدراسة والاستفادة منها في عرض البيانات الأولية وأبعاد الاستمارة وقد احتوت الاستمارة على المكونات التالية:

١. بيانات أولية لمفردات الدراسة.
٢. الدور الذي يقوم به فرع المجلس القومي للمرأة في مجال العمل ويتضمن (دور المجلس في تنمية الوعي السياسي للمرأة المصرية - كيفية تنشيط دور منظمات المجتمع المدني في

إطار العمل العام - الإسهام في مشروعات وبرامج سياسية وخدمية تناسب المرأة في العمل العام - المردود السياسي لدور المجلس في تنمية الوعي السياسي للمرأة من وجهة نظر فريق العمل.

٣. المعوقات التي تواجه المجلس القومي للمرأة في تفعيل الشراكة السياسية للمرأة المصرية وتتضمن (معوقات تتصل بالمجتمع - معوقات تتصل بالمرأة المصرية - معوقات ترجع إلى المجلس القومي للمرأة).

٤. التصور المقترح لمواجهة المعوقات المؤثرة على دور فرع المجلس القومي للمرأة في تفعيل الشراكة السياسية للمرأة المصرية مع الوحدات الحزبية القاعدية.

الأسلوب الإحصائي المستخدم: معالجة البيانات باستخدام التي تم جمعها بالتحليل الإحصائي باستخدام الحاسب الآلي من خلال البرنامج الإحصائي (Spss) وذلك لحساب المعادلات التالية: جدولة البيانات الأولية في صورة جداول تكرارية (التكرار والنسبة المئوية)، وكذلك للمقاييس المستخدمة بعينة الدراسة. حساب معامل ارتباط بيرسون للبيانات الكمية لمعرفة العلاقة بين المتغيرات والاستجابة على الاختبارات. إجراء اختبار (ت) لحساب دلالة الفروق بين متوسطين المجموعتين (للشرائح المختلفة) تبعا لمتغيرات الدراسة. إجراء اختبار الثبات من خلال معامل التجزئة النصفية لاختبار ثبات المقياس. إجراء اختبار الثبات من خلال معامل ثبات الفا كرونباخ Alpha Cronbachs لاختبار ثبات المقياس.

جدول (١): ثبات العبارات لأبعاد مقياس "دراسة تقييمية لدور المجلس القومي للمرأة في تحقيق المساندة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في المحافظات الأكثر احتياجاً"

قيمة ألفا كرونباخ	عدد العبارات	أبعاد المقياس
		مقياس عن الدور الذي يقوم به المجلس القومي للمرأة في مجال العمل العام:
٠,٨٦٢	٨	دور المجلس في تنمية الوعي السياسي للمرأة المصرية
٠,٧٩٢	٧	تنشيط دور منظمات المدني في إطار العمل العام
٠,٨٧٩	٧	الإسهام في مشروعات وبرامج سياسية وخدمية تناسب المرأة في العمل العام
٧٥٨	٩	المردود السياسي لدور المجلس في تنمية الوعي السياسي للمرأة من وجهة نظر فريق العمل
		كيفية تكوين الشراكات السياسية من منظور فريق العمل بالمجلس القومي للمرأة:
٠,٨٨٩	٥	كيفية تكوين الشراكات
٠,٨٧٤	٧	سبل الشراكة السياسية المراد التوصل إليها
		مقياس المساندة الاجتماعية للسيدات المبحوثة بعينة الدراسة:
٠,٨٥٦	٧	المساندة الوجدانية
٠,٧٩٥	٦	المساندة المالية
٠,٨٧٩	٦	المساندة المعلوماتية
		المعوقات التي تواجه المجلس القومي للمرأة في تفعيل الشراكة السياسية للمرأة المصرية:
٠,٨٩٣	٨	معوقات تتصل بالمجتمع
٠,٧٨٩	٥	معوقات تتعلق بالمرأة المصرية
		المقترحات لمواجهة المعوقات المؤثرة على دور المجلس القومي للمرأة في تفعيل المساندة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة المصرية مع الوحدات القاعدية والمنظمات للمجتمع المدني:
٠,٨٥٨	١٠	فيما يتعلق بالمرأة المصرية بالمجلس القومي للمرأة

اتضح من الجدول السابق أن قيم معاملات الثبات لأبعاد مقياس "دراسة تقييمية لدور المجلس القومي للمرأة في تحقيق المساندة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في المحافظات الأكثر احتياجاً" جميعها قيم مرتفعة، حيث بلغت قيم معامل الثبات (٠,٧٩٢، ٠,٨٦٢، ٠,٧٨٩، ٠,٨٧٩، ٠,٧٥٨، ٠,٨٨٩، ٠,٨٧، ٠,٨٥٦، ٠,٧٩٥، ٠,٨٧٩، ٠,٨٩٣، ٠,٧٨٩، ٠,٨٥٨)، لأبعاد المقياس للمحاور التالية: تنشيط دور منظمات المدني في إطار العمل العام، الإسهام في مشروعات وبرامج سياسية وخدمية تناسب المرأة في العمل العام: المردود السياسي لدور المجلس في تنمية الوعي السياسي للمرأة من وجهة نظر فريق العمل: كيفية تكوين الشراكات:، سبل الشراكة السياسية المراد التوصل إليها: المساندة الوجدانية، المساندة المالية، المساندة المعلوماتية، معوقات تتصل بالمجتمع: معوقات تتعلق بالمرأة المصرية، تتعلق بالمجلس القومي للمرأة وهي قيمة مرتفعة، وتشير هذه القيم من معاملات الثبات إلى صلاحية العبارات وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها.

صدق الاتساق الداخلي: تم حساب معاملات ارتباط كل بعد من أبعاد المقياس بالدرجة الكلية للمقياس التي نتجت عن تطبيق المقياس على عينة مبدئية، وقامت الباحثة بحساب صدق الاتساق الداخلي ومعامل الارتباط المصحح لمقاييس الدراسة كالاتي:

من جدول صدق الاتساق الداخلي السابق لأبعاد ثبات العبارات لأبعاد مقياس "دراسة تقييمية لدور المجلس القومي للمرأة في تحقيق المساندة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في المحافظات الأكثر احتياجاً".

نجد أن معامل الارتباط بين أبعاد مقياس تنشيط دور منظمات المدني في إطار العمل العام، الإسهام في مشروعات وبرامج سياسية وخدمية تناسب المرأة في العمل العام: المردود السياسي لدور المجلس في تنمية الوعي السياسي للمرأة من وجهة نظر فريق العمل: ، كيفية تكوين الشراكات:، سبل الشراكة السياسية المراد التوصل إليها: ، المساندة الوجدانية، المساندة

المالية، المساندة المعلوماتية، معوقات تتصل بالمجتمع:، معوقات تتعلق بالمرأة المصرية، تتعلق بالمجلس القومي للمراه دالة معنويًا عند مستوى معنوية (0,01)، مما يؤكد صدق الاتساق الداخلي لأبعاد ثبات العبارات لأبعاد مقياس "دراسة تقييمية لدور المجلس القومي للمرأة في تحقيق المساندة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في المحافظات الأكثر احتياجًا"، وبلغت قيم معامل ارتباط بيرسون (0,885، 0,789، 0,889، 0,796، 0,885، 0,786، 0,796، 0,689، 0,787، 0,781، 0,796).

وللمزيد من التحليل قامت الباحثة بحساب معامل الارتباط المصحح، وبلغت قيم معامل الارتباط المصحح (0,885، 0,878، 0,829، 0,866، 0,752، 0,792، 0,892، 0,885، 0,802، 0,822) لأبعاد المقياس تنشيط دور منظمات المدني في إطار العمل العام، الإسهام في مشروعات وبرامج سياسية وخدمية تناسب المرأة في العمل العام:، المردود السياسي لدور المجلس في تنمية الوعي السياسي للمرأة من وجهة نظر فريق العمل:، كيفية تكوين الشراكات:، سبل الشراكة السياسية المراد التوصل إليها: ، المساندة الوجدانية، المساندة المالية، المساندة المعلوماتية، معوقات تتصل بالمجتمع:، معوقات تتعلق بالمرأة المصرية، تتعلق بالمجلس القومي للمرأة على التوالي.

جدول (٢): صدق الاتساق الداخلي لثبات العبارات لأبعاد مقياس "دراسة تقييمية لدور المجلس القومي للمرأة في تحقيق المساندة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في المحافظات الأكثر احتياجاً"

معامل الارتباط المصحح	إجمالي المقياس	ثبات العبارات لأبعاد المقياس	
٠,٨٨٥	(**) ٠,٨٨٥	معامل ارتباط بيرسون	دور المجلس في تنمية الوعي السياسي للمرأة المصرية:
	٠,٠٠١	الدلالة المعنوية	
٠,٨٧٨	(**) ٠,٧٨٩	معامل ارتباط بيرسون	تنشيط دور منظمات المدني في إطار العمل العام:
	٠,٠٠١	الدلالة المعنوية	
٠,٨٢٩	(**) ٠,٧٩٦	معامل ارتباط بيرسون	الإسهام في مشروعات وبرامج سياسية وخدمية تتناسب المرأة في العمل العام:
	٠,٠٠١	الدلالة المعنوية	
٠,٨٦٦	(**) ٠,٨٨٩	معامل ارتباط بيرسون	المردود السياسي لدور المجلس في تنمية الوعي السياسي للمرأة من وجهة نظر فريق العمل:
	٠,٠٠١	الدلالة المعنوية	
٠,٧٥٢	(**) ٠,٨٨٥	معامل ارتباط بيرسون	كيفية تكوين الشراكات:
	٠,٠٠١	الدلالة المعنوية	
٠,٧٩٢	(**) ٠,٧٨٦	معامل ارتباط بيرسون	سبل الشراكة السياسية المراد التوصل إليها:
	٠,٠٠١	الدلالة المعنوية	
٠,٨٩٢	(**) ٠,٧٩٦	معامل ارتباط بيرسون	المساندة الوجدانية
	٠,٠٠١	الدلالة المعنوية	
٠,٨٨٥	(**) ٠,٦٨٩	معامل ارتباط بيرسون	المساندة المالية
	٠,٠٠١	الدلالة المعنوية	
٠,٨٥٣	(**) ٠,٧٨٧	معامل ارتباط بيرسون	المساندة المعلوماتية
	٠,٠٠١	الدلالة المعنوية	
٠,٨٠٢	(**) ٠,٧٨١	معامل ارتباط بيرسون	معوقات تتصل بالمجتمع:
	٠,٠٠١	الدلالة المعنوية	
٠,٨٢٢	(**) ٠,٧٩٦	معامل ارتباط بيرسون	
	٠,٠٠١	الدلالة المعنوية	

معرض ومناقشة النتائج

المساندة الاجتماعية: تراوحت مستويات المساندة الاجتماعية للسيدات المبحوثات ما بين حد أدنى مقداره (١٣٥ درجة معيارية) وحد أقصى مقداره (٤٤٠ درجة معيارية)، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٧,٢٣٠ درجة معيارية) وانحراف معياري مقداره (٥٩ درجة معيارية). ويوضح جدول (٣) التوزيع العددي والنسبي للسيدات المبحوثات وفقاً لمتغير مستوى المساندة الاجتماعية، حيث يتضح من بيانات الجدول أن ٧٠ % من المبحوثات تتميز بمستوى المساندة الاجتماعية منخفض، في حين أن نسبة ٢٠ % منهن مستوى تمكينهن الاجتماعي متوسط، وأخيراً فإن ١٠ % من المبحوثات تتميز بارتفاع مستوى المساندة الاجتماعية.

جدول (٣): التوزيع العددي والنسبي للسيدات المبحوثات وفقاً لمتغير مستوى المساندة الاجتماعية

م	مستوى المساندة الاجتماعية	محافظة المنيا		محافظة أسيوط		الاجمالي	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
١	منخفض (أقل من ٢٣٧ درجة معيارية)	٨٥	٦٨	٩٠	٧٢	١٧٥	٧٠
٢	متوسط (٢٣٧ - ٢٣٨) درجة معيارية	٣٠	٢٤	٢٠	١٦	٥٠	٢٠
٣	مرتفع (أكثر من ٢٣٨ درجة)	١٠	٨	١٥	١٢	٢٥	١٠
	الاجمالي	١٢٥	١٠٠	١٢٥	١٠٠	٢٥٠	١٠٠

توضح بيانات جدول (٣) مستوى المساندة الاجتماعية المنخفض (أقل من ٢٣٧ درجة معيارية) بعدد ٨٥، ٩٠ مفردة تمثل نحو ٦٨%، ٧٢%، أما المتوسط (٢٣٧ - ٢٣٨) درجة معيارية بعدد ٣٠، ٢٠ مفردة تمثل نحو ٢٤%، ١٦%، أما المرتفع (أكثر من ٢٣٨ درجة) بعدد ١٠، ١٥ مفردة تمثل نحو ٨%، ١٢% لمفردات عينة الدراسة لمحافظة المنيا وأسيوط.

المساندة الاقتصادية: تراوحت مستويات المساندة الاقتصادية للسيدات المبحوثات ما بين حد أدنى قدره (٤ درجات) ، وحد أقصى قدره (١٤ درجة)، وذلك بمتوسط حسابي قدره (٦,٦) درجة وانحراف معياري بلغ (٦,٢) درجة. ويوضح جدول (٤) التوزيع العددي والنسبي للسيدات المبحوثات وفقاً لمتغير مستوى المساندة الاقتصادية، حيث يتضح من بيانات الجدول أن نحو ٦٢ % من المبحوثات مستوى المساندة الاقتصادية، منخفض، في حين تتميز نحو ٢٤ % منهن بمستوى متوسط من المساندة الاقتصادية، أما ١٤ % من المبحوثات مستوى المساندة الاقتصادية مرتفع.

جدول (٤): التوزيع العددي والنسبي للسيدات المبحوثات وفقاً لمتغير مستوى المساندة الاقتصادية

م	مستويات المساندة الاقتصادية	محافظة المنيا		محافظة أسيوط		الاجمالي	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
١	منخفض (أقل من ١٨) درجة معيارية	٨٠	٦٤	٧٥	٦٠	١٥٥	٦٢
٢	متوسط (٨ - ١٠) درجة معيارية	٣٠	٢٤	٣٠	٢٤	٦٠	٢٤
٣	مرتفع (أكثر من ١٠ درجة)	١٥	١٢	٢٠	١٦	٣٥	١٤
	الاجمالي	١٢٥	١٠٠	١٢٥	١٠٠	٢٥٠	١٠٠

توضح مستويات المساندة الاقتصادية المنخفض (أقل من ١٨ درجة معيارية)، ٨٠، ٧٥ مفردة تمثل ٦٤%، ٦٠%، بينما المتوسط (٨ - ١٠) درجة معيارية بعدد ٣٠، ٣٠ مفردة تمثل نحو ٢٤%، ٢٤%، أما المرتفع (أكثر من ١٠ درجة) بعدد ١٥، ٢٠ مفردة تمثل نحو ١٢%، ١٦% من مفردات العينة بمحافظتي المنيا وأسيوط.

المساندة السياسية: تراوحت مستويات المساندة السياسية للسيدات المبحوثات ما بين حد أدنى مقداره (٣٨ درجة معيارية) وحد أقصى مقداره (٦٨ درجة معيارية)، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٥٠ درجة معيارية) وانحراف معياري مقداره (٦,٨ درجة معيارية). ويوضح جدول (٥) التوزيع العددي والنسبي للسيدات المبحوثات وفقاً لمتغير مستوى التمكين السياسي، حيث يتضح من بيانات الجدول أن ٧٢% من المبحوثات مستوى تمكينهن السياسي منخفض، في حين أن نحو ٢٠% من المبحوثات يقعن في فئة التمكين السياسي المتوسط، أما ٨% من المبحوثات يقعن في فئة التمكين السياسي المرتفع.

جدول (٥): التوزيع العددي والنسبي للسيدات المبحوثات وفقاً لمتغير مستوى المساندة السياسية

م	مستويات المساندة السياسية	محافظة المنيا		محافظة أسيوط		الإجمالي	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
١	منخفض (أقل من ٤٨ درجة معيارية)	٩٥	٧٦	٨٥	٦٨	١٨٠	٧٢
٢	متوسط (٤٨ - ٥٨) درجة	٢٠	١٦	٣٠	٢٤	٥٠	٢٠
٣	مرتفع (أكثر من ٥٨ درجة)	١٠	٨	١٠	٨	٢٠	٨
	الإجمالي	١٢٥	١٠٠	١٢٥	١٠٠	٢٥٠	١٠٠

مستوى توضح المساندة السياسية لمنخفض (أقل من ٤٨ درجة معيارية) لعدد ٩٥، ٨٥ مفردة تمثل نحو ٧٦%، ٦٨%، بينما (٤٨ - ٥٨) درجة معيارية لمتوسط بعدد ٢٠، ٣٠ مفردة تمثل نحو ١٦%، ٢٤%، بينما لمرتفع (أكثر من ٥٨ درجة معيارية) بعدد ١٠، ١٠ مفردة تمثل نحو ٨%، ٨% لعينة الدراسة بمحافظة المنيا وأسيوط.

المساندة الكلية: تراوحت مستويات المساندة الكلية للسيدات المبحوثات ما بين حد أدنى (٧٧ درجة معيارية) وحد أقصى (١٨٤ درجة معيارية)، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٢,١١٠) درجة معيارية وانحراف معياري مقداره (٥,٢١) درجة معيارية. ويوضح جدول (٦) التوزيع العددي

والنسبي للسيدات المبحوثات وفقاً لمتغير مستوى المساندة الكلي، حيث يتضح من بيانات الجدول أن ٥٨% من المبحوثات مستوى مساندتهم الكلي منخفض، في حين ٢٦% منهن يقعن في فئة المساندة الكلي المتوسط، أما نحو ١٦% من المبحوثات تبين أن مستوى مساندتهم الكلي مرتفع.

جدول (٦): التوزيع العددي والنسبي للسيدات المبحوثات وفقاً لمتغير مستوى المساندة الكلية

م	مستويات المساندة الكلية	محافظة المنيا		محافظة أسيوط		الإجمالي	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
١	منخفض (أقل من ١١٣ درجة معيارية)	٧٠	٥٦	٧٥	٦٠	١٤٥	٥٨
٢	متوسط (١١٣ - ١٤٨) درجة	٣٠	٢٤	٣٥	٢٨	٦٥	٢٦
٣	مرتفع (أكثر من ١٤٨ درجة)	٢٥	٢٠	١٥	١٢	٤٠	١٦
	الإجمالي	١٢٥	١٠٠	١٢٥	١٠٠	٢٥٠	١٠٠

يوضح مستوى المساندة الكلي المنخفض (أقل من ١١٣ درجة معيارية) لعدد ٧٥، ٧٠، مفردة تمثل نحو ٥٦%، ٦٠% بينما (١١٣ - ١٤٨) درجة معيارية للمتوسط عدد ٣٥، ٣٠، مفردة تمثل نحو ٢٤%، ٢٨%، بينما المرتفع (أكثر من ١٤٨ درجة معيارية) بعدد ٢٥، ١٥، مفردة تمثل نحو ٢٠%، ١٢% لمفردات عينة الدراسة بمحافظة المنيا وأسيوط على الترتيب.

المشكلات التي تعاني منها المرأة من وجهة نظر السيدات المبحوثات:

يوضح جدول (٧) أهم المشكلات التي تعاني منها المرأة من وجهة نظر السيدات المبحوثات، حيث يتبين من بيانات الجدول أن السيدات المبحوثات قد ذكرن ستة عشر بنداً من المشكلات التي تعاني منها المرأة بعينة الدراسة، وذلك على النحو التالي يتبين الأهمية النسبية للعينة والتكرارات: انخفاض متوسط الدخل الشهري للأسرة (٩٨%)، ونقص فرص العمل المتاحة أمام المرأة (٩٤,٤%) (١٢,٠٧%)، وانخفاض قيمة المعاش وعدم كفايته للوفاء

باحتميات الأسرة (٨٤%) (١٠,٧٤%)، ونقص الخبرة والتدريب اللازم للحصول على فرصة عمل (٧٨%) (٩,٩٧%)، وتراكم الديون وصعوبة سدادها (٧٢%) (٩,٢٠%)، وغلاء الأسعار وعدم مناسبتها لدخل المرأة (٦٠%) (٧,٦٧%)، وارتفاع تكاليف تعليم الأبناء مما يتسبب في تسربهم من الدراسة (٥٢%) (٦,٦٥%)، وارتفاع تكاليف زواج الأبناء (٥٠%) (٦,٣٩%)، وعدم القدرة على التوفيق بين متطلبات العمل واحتياجات المنزل والأسرة (٤٤%) (٥,٦٢%)، وعدم قدرة المرأة المبحوثة على حل مشكلات أبنائها بمفردها (٣٥,٦%) (٤,٥٥%)، وعدم القدرة على إقامة مشروع صغير لعدم وجود مكان صالح لذلك (٣١,٢%) (٣,٩٩%)، وارتفاع نسبة الأمية (٢٤%) (٣,٠٧%)، وصعوبة تسويق منتجات المشروعات الصغيرة (١٨%) (٢,٣٠%)، وتدني حالة المسكن وعدم توافر الاحتياجات الأساسية للأسرة به (١٥,٢%) (١,٩٤%)، والتأثير السلبي لخروج المرأة للعمل على العلاقة بينها وبين أبنائها (١٤%) (١,٧٤%)، والحالة النفسية السيئة بسبب سلبية نظرة المجتمع للمرأة المبحوثة (١٢%) (١,٥٣%) من العينة المقدره بنحو (٢٥٠) مفردة.

جدول (٧): أهم المشكلات التي تعاني منها المرأة من وجهة نظر السيدات المبحوثات

م	المتغير	عدد	% للعيينة	% للتكرارات
١	انخفاض متوسط الدخل الشهري للأسرة	245	98	12.53
٢	نقص فرص العمل المتاحة أمام المرأة المبحوثة	236	94.4	12.07
٣	انخفاض قيمة المعاش وعدم كفايته للوفاء باحتياجات الأسرة	210	84	10.74
٤	نقص الخبرة والتدريب اللازم للحصول على فرصة عمل	195	78	9.97
٥	تراكم الديون وصعوبة سدادها	180	72	9.20
٦	غلاء الأسعار وعدم مناسبتها لدخل المرأة المبحوثة	150	60	7.67
٧	ارتفاع تكاليف تعليم الأبناء مما يتسبب في تسريحهم من الدراسة	130	52	6.65
٨	ارتفاع تكاليف زواج الأبناء	125	50	6.39
٩	عدم القدرة على التوفيق بين متطلبات العمل واحتياجات المنزل والأسرة	110	44	5.62
١٠	عدم قدرة المرأة المبحوثة على حل مشكلات أبنائها بمفردها	89	35.6	4.55
١١	عدم القدرة على إقامة مشروع صغير لعدم وجود مكان صالح لذلك	78	31.2	3.99
١٢	الأمية نسبة ارتفاع	60	24	3.07
١٣	صعوبة تسويق منتجات المشروعات الصغيرة	45	18	2.30
١٤	تدني حالة المسكن وعدم توافر الاحتياجات الأساسية للأسرة به	38	15.2	1.94
١٥	التأثير السلبي لخروج المرأة للعمل على العلاقة بينها وبين أبنائها	35	14	1.79
١٦	الحالة النفسية السيئة بسبب سلبية نظرة المجتمع للمرأة المبحوثة	30	12	1.53

البرامج والمشروعات التي يقوم بها المجلس القومي للمرأة:

استحدث المجلس القومي للمرأة عدداً من البرامج الأساسية لدعم وتنمية المرأة:

١. برنامج المرأة المعيلة: اهتم المجلس في هذا السياق بالتمكين الاقتصادي للمرأة باعتباره مدخلاً إلى تحقيق التمكين الاجتماعي والسياسي ويدعم إسهام المرأة في عملية التنمية وهنا فقط اتجه البرنامج إلى أكثر شرائح المجتمع احتياجاً وهي المرأة المعيلة (١٦,٧%) حيث

- كشفت الدراسات والبحوث عن سمات تلك الشريحة من النساء المعيلات حيث ترتفع بها نسبة الأمية (٨٨% منهم) وينخفض مستوى الدخل إلى حد كبير وأغلبهم من الفقراء.
٢. **برنامج متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية الخاصة بشئون المرأة:** وهنا فإن البرنامج يهدف إلى الدعم التشريعي والقانوني لحقوق المرأة وعلى المدى الطويل تحريرها من أشكال التمييز كافة ضدها، والمجلس القومي للمرأة هو المختص بتمثيل المرأة المصرية في المحافل الدولية، والمسئول عن مراجعة الاتفاقيات الدولية كافة، ومتابعة تنفيذها وعلى رأس هذه الاتفاقيات الاتفاقية الدولية الخاصة بمنع جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
٣. **برنامج التدريب:** وهو يتضمن دورات تدريبية لتوعية المجتمع بدور المرأة وبحقوقها وواجباتها، وانشأ المجلس تبعاً لذلك مركزاً للتدريب يهدف إلى التوعية بقضايا النوع الاجتماعي في المجتمعات المحلية.
٤. **برنامج رقم قومي لكل امرأة:** ويهدف إلى حصول النساء المصريات على وثيقة تحقيق الشخصية حتى تتمكن من المشاركة في العمل الوطني.
٥. **برنامج المرأة الريفية:** ويهدف إلى دراسة أوضاع واحتياجات المرأة الريفية لتمكينها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.
٦. **برنامج المرأة العاملة:** ويهدف إلى دراسة أوضاع ومشكلات المرأة العاملة واقتراح الحلول المناسبة لإزالة المعوقات أمامها.
٧. **برنامج المرأة حافظة التراث:** حيث يهدف إلى توثيق وتنمية الفنون والحرف التقليدية التي تمارسها المرأة وتوعية المجتمع بدور المرأة كحافظة للتراث.
- المشروعات:** أبدت كثير من المنظمات العالمية الجهات المانحة اهتماماً بالإسهام في دعم مشروعات المجلس، ومن ثم فإن بعض المشروعات تتم بالمشاركة بين جهات دولية مانحة والمجلس القومي للمرأة.

١. **مشروع معاونة المرأة المعيلة:** ويتم بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي ويهدف إلى دراسة أموال المرأة المعيلة وتحديد احتياجاتها وتقديم قروض صغيرة عن طريق الجمعيات الأهلية بهدف تنفيذ مشروعات اقتصادية لرفع مستوى الأسرة.
٢. **مشروع تنمية المجتمع من خلال النهوض بالمرأة في محافظة المنيا:** ويتم بتمويل من المعونة الإيطالية وي طرح باعتباره نموذجاً رائداً للنهوض بالمرأة وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.
٣. **مكتب شكاوى المرأة ومتابعتها:** ويدعمه الاتحاد الأوروبي ويهدف إلى حل مشكلات المرأة التي تتعلق بأي شكل من أشكال التمييز وإحالتها إلى جهات الاختصاص ومتابعتها وتوفير المشورة القانونية.
٤. **المشروع النموذجي لأبحاث الأمية:** وهو تجربة استطلاعية لمساندة جهود محو الأمية في محافظة الفيوم ويتم بتمويل من مؤسسة فورد وبالتعاون مع مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية.
٥. **مشروع إنشاء كوادر للمدرسين بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة:** ويهدف إلى إنشاء كادر من المدرسين وتوفير دليل تدريبي للحقوق الإنسانية للمرأة مستنداً إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) ، وذلك في ست دول عربية (مصر - الأردن - سوريا - المغرب - قطر - اليمن).
٦. **مشروع قياس المساواة بين الجنسين عن طريق الإحصاءات المصنفة:** بتمويل من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبالتعاون مع جهات منها الجهاز المركزي للتعبئة العامة الإحصاء في مصر.

٧. **مشروع إدماج النوع في خطط التنمية:** بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان ويهدف المشروع إلى تبني منهجية علمية في عملية التخطيط، وترتكز على تحليل أوضاع واحتياجات المرأة الفعلية وإنشاء نظام للمتابعة والتقييم من خلال مؤشرات للنوع.
٨. **مشروع الميزانيات التي تستجيب لاحتياجات النوع الاجتماعي:** بتمويل من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ويهدف إلى تحليل السياسات والميزانيات الجارية للقطاع الحكومي حسب النوع وإبراز دور مشاركة المرأة في الاقتصاد.
٩. **مشروع وضع استراتيجية لتنمية الموارد البشرية:** يدعم من مركز تويرين التدريبي التابع لمنظمة العمل الدولية ويهدف هذا المشروع إلى إدماج النوع الاجتماعي في استراتيجية متكاملة لتنمية الموارد البشرية.
١٠. **مشروع مركز تنمية المرأة في مجال المشروعات الصغيرة:** يدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ويهدف المشروع إلى رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من خلال تقديم الدعم الفني للمرأة الراغبة في إنشاء مشروع صغير أو متوسط عن طريق التدريب وتقديم المعلومات والاستشارات الفنية والتسويقية.
١١. **مشروع تطوير حرفة التلي:** التي تقوم بها النساء الريفيات في أسبوط والعمل على الحفاظ على هذا التراث وتنميته وتصديره للخارج.

برامج التدريب والتشغيل بالمجلس القومي للمرأة:

- تنفيذ برامج متخصصة مشروطا بالتمويل لإكساب الشباب العاطل عن العمل المهارات التي تؤهلهم لدخول سوق العمل من خلال وظائف لائقة لدى الغير أو ذاتيا، وكذلك المساهمة في اكساب أصحاب المشروعات والعاملين بها المعرفة والمهارة ليصبحوا كفاءات واعدة تعمل على تطوير مشروعاتها لتعمل بصفة رسمية وتسهم في تحقيق تنمية مستدامة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في جمهورية مصر العربية.

- تنفيذ العديد من برامج التشغيل والتي تعمل على تعزيز مبادرات الاعمال وتشجيع الشباب على الالتحاق بفرص التشغيل اللائقة سواء كانت الفرص التشغيلية لدى الغير أو العمل الحر، مع إعطاء الأولوية للمرأة والفئات الضعيفة (الفقراء - والحاصلين على مستويات متدنية من التعليم وذوى القدرات الخاصة والذين لم يعملوا من قبل في القطاع الرسمي...) بالمناطق الجغرافية المستهدفة والنهوض بالمرأة وحل المشكلات التي تواجهها وتمييزها علمياً واجتماعياً واقتصادياً، للمناطق الجغرافية الأكثر احتياجاً للفئات المجتمعية الأكثر تهميشاً (على سبيل المثال ذوي القدرات الخاصة) كذلك تنفيذ البرامج المعنية بتفعيل مفهوم الدمج المجتمعي، بالإضافة الى برامج ريادة الاعمال التدريبية (معرفة قدرات - مهارات ريادية - توليد أفكار - بدء مشروعات).
 - تيسير تسويق منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من خلال القنوات التسويقية المتنوعة بما يضمن استمرارية ونمو وتطوير تلك المشروعات.
 - عزف خدمات تطوير الأعمال (BDS) عادةً على أنها خدمات تعمل على تحسين أداء المشروعات والمؤسسات، وتعزز من وصولها إلى الأسواق، وتزيد من قدرتها على المنافسة، كما انها فن تحديد الفرص وتحويلها إلى أعمال حقيقية بهدف كسب عملاء جدد.
 - وتعد خدمات تطوير الأعمال (BDS) أمراً حيويًا لأسواق المشروعات لدفع التغيير، وتعزيز إنتاجية الجهات الفاعلة في السوق، وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلد.
- أهم البرامج التدريبية التي يقدمها المجلس القومي للمرأة خلال عام ٢٠٢١ / ٢٠٢٢:**

- المجلس "القومي للمرأة" ينظم برنامجًا لتدريب الفتيات على حرفة صناعة الأميغورمي بالكروشية: نظم المجلس القومي للمرأة برنامجا تدريبيا لفتيات حي الأسمرات على حرفة

صناعة الأميجورمي بالكروشيية، وذلك بالتعاون مع نواد: روتارى وبنك مصر بالقاهرة، واستهدف ١٢٠ فتاة.

- المجلس القومي للمرأة" بأسوان ينظم ٩ دورات تدريبية لريادة الأعمال: نظم فرع المجلس القومي للمرأة سلسلة من الأنشطة والفعاليات التوعوية والتدريبية، من أجل التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة والأسر الأولى بالرعاية، وذلك بأصدار ١٠ آلاف بطاقة رقم قومي جديدة للسيدات الأولى بالرعاية بالتعاون مع القومي للمرأة، الدفعة الثانية بواقع عشرة آلاف بطاقة رقم قومي جديدة تنفيذًا لبروتوكول التعاون القائم بين وزارة الداخلية.
- منتدى المنظمات الأهلية بالقومي للمرأة يناقش تأثير الزيادة السكانية على عمالة الأطفال والصحة العامة: عقد منتدى المنظمات الأهلية بالمجلس القومي للمرأة اجتماعه الدوري للجنة المنظمات الأهلية والمنتدى، وبمشاركة عضوات «جلسات الدوار».. تنفيذ مشروع تنمية الأسرة المصرية في قرى «حياة كريمة»: تتطرق خطط وأعمال مشروع تنمية الأسرة المصرية بقرى حياة كريمة، وبدأ المجلس القومي للمرأة بـ جلسات الدوار لتنفيذ المشروع على أرض المعارض.
- المجلس القومي للمرأة، يدين واقعة الاعتداء وضرب عروس الإسماعيلية تعود بنا إلى الوراء رغم كل الجهود التي تبذلها الدولة في مساندة المرأة اقتصاديا واجتماعياً. المجلس القومي للمرأة يحذر من التحريض على استخدام العنف ضد المرأة تحت أي مبرر. أهاب المجلس القومي للمرأة من أي تبرير أو تحريض على استخدام العنف ضد المرأة يقوم به أي شخص تحت أي مبرر.
- أقام المجلس القومي للمرأة في محافظة الدقهلية احتفالية تزامنا مع عيد الدقهلية القومي تحت عنوان المنصورة حكاية مدينة.

- انطلاق الدورة السابعة من تدريبات التعلم الإلكتروني تدريب «التصميم التعليمي» بجامعة كفر الشيخ: انطلقت الدورة السابعة من تدريبات التعلم الإلكتروني تدريب التصميم التعليمي بجامعة كفر الشيخ.
 - المجلس القومي للمرأة، والمكتب التنفيذي والمجلس الوزاري لمنظمة تنمية المرأة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، أن مصر
 - المجلس القومي للمرأة والمكتب التنفيذي والمجلس الوزاري لمنظمة تنمية المرأة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي
 - المجلس القومي للمرأة بأسوان، بتنظيم 6 جلسات لتوعية السيدات بعدد من القرى والنجوع المستهدفة.
- تمثلت أهم المشكلات التي تعاني منها المرأة المبحوثة بمحافظتي الدراسة المنيا وأسيوط من وجهة نظر المبحوثات في:
- المساندة الاجتماعية والقانونية للسيدات والفتيات.
 - انخفاض متوسط الدخل الشهري للأسرة.
 - ونقص فرص العمل المتاحة أمام المرأة ذات الوضع الاقتصادي والاجتماعي المنخفض، وانخفاض قيمة المعاش وعدم كفايته للوفاء باحتياجات الأسرة.
 - نقص الخبرة والتدريب اللازم للحصول على فرصة عمل، وتراكم الديون وصعوبة سدادها، وغلاء الأسعار وعدم مناسبتها لدخل المرأة.
 - ارتفاع تكاليف تعليم الأبناء مما يتسبب في تسربهم من الدراسة، وارتفاع تكاليف زواج الأبناء.
 - عدم القدرة على التوفيق بين متطلبات العمل واحتياجات المنزل والأسرة، وعدم قدرة المرأة المبحوثة على حل مشكلات أبنائها بمفردها.

- عدم القدرة على إقامة مشروع صغير لعدم وجود مكان صالح لذلك.
- ارتفاع نسبة الأمية، وصعوبة تسويق منتجات المشروعات الصغيرة.
- تدني حالة المسكن وعدم توافر الاحتياجات الأساسية للأسرة به، والتأثير السلبي لخروج المرأة للعمل على العلاقة بينها وبين أبنائها، والحالة النفسية السيئة بسبب سلبية نظرة المجتمع للمرأة.

التوصيات

- تحسين مستويات المساندة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بالمحافظات الأشد فقراً وهي محافظات الصعيد منها المنيا واسيوط والتعميم ببرامج التدريب لكافة المحافظات.
- توفير فرص العمل المناسبة لقدرات ومهارات السيدات المبحوثات ولظروفهن الاجتماعية.
- رفع قيمة المعاش المقدم للسيدات، وتسهيل إجراءات الحصول على القروض وتخفيض سعر الفائدة، وإعفاء أبناء السيدات ذات الدخل المنخفض من سداد مصروفات الدراسة.
- قيام الجمعيات الأهلية بتوفير الإعانات والمساعدات الاجتماعية للسيدات المبحوثات ذات الدخل المنخفضة.
- تنظيم الدورات التدريبية لتنمية مهارات السيدات المبحوثات من خلال برامج التدريب لدى المجلس القومي للمرأة وتأهيلهن للحصول على فرصة عمل.
- التوسع في إقامة فصول محو الأمية وتشجيع السيدات المبحوثات بالمحافظات الأشد فقراً وأقل دخلاً والتشجيع على الالتحاق بهذه الفصول.

المراجع

أحمد شفيق السكري: قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠.

المجلد الحادي والخمسون، العدد الرابع، الجزء الأول، إبريل ٢٠٢٢

127

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

أحمد نجم الدين عيد رواس: تفعيل آليات المشاركة المجتمعية في إدارة وتمويل مؤسسات رياض الأطفال الحكومية بمصر، (مجلة التربية)، ع ١٣، القاهرة، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، نوفمبر (٢٠٠٦).

أحمد يوسف القرعى (٢٠٠٢): المجلس القومي للمرأة وتفعيل مشاركتها السياسية في (السياسة الدولية)، ع ١٤٧، القاهرة، مطابع الأهرام.

أماني قنديل (٢٠٠٥): تقييم انعكاسات المجلس القومي للمرأة في المجتمع المصري، ط ١، القاهرة، المجلس القومي للمرأة.

أميرة محمد جلال (٢٠١٠): فعالية مشروع تنمية القدرات السياسية للمرأة بالمجلس القومي للمرأة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

أيمن فاروق الغريب: دور الريادة النسائية وأثره في دعم معطيات التنمية المستدامة في ضوء خطة التنمية المستدامة (٢٠٣٠). المجلة العلمية للدراسات البيئية، جامعة قناة السويس، المجلد ١٢، العدد ٢، ص ١-٤٤، الربيع (٢٠٢١)

جهاد محمود صابر الغنام: دور المجلس القومي للمرأة في التمكين الاقتصادي "مشروع المرأة المعيلة نموذج". مجلة البحث العلمي في الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الواحد والعشرون، الجزء السادس (٢٠٢٠)

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة (٢٠٠٩).

حسام طلعت بندق (٢٠٠٦): التدخل المهني للخدمة الاجتماعية لتنمية الوعي السياسي لدى المرأة الريفية العاملة. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم.

خليل عبد المقصود (١٩٩١): دور الشباب الحزبي المتوقع والممارس في التنمية المحلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم.

رحمة أحمد عبد الشافي (٢٠٠٦): دور المجلس القومي للمرأة في تمكين المرأة المصرية، القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

رضا محمد عبد الستار (٢٠٠٧): التمكين السياسي للمرأة العربية بين الفقر والتعليم، بحث منشور في المؤتمر السنوي الرابع لجامعة عين شمس، (محو أمية المرأة العربي) القاهرة، دار الفكر العربي.

رياض أمين حمزاوي وطلعت السروجي (١٩٨٩): البحث في الخدمة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، الإمارات العربية المتحدة، دار العلم للنشر والتوزيع.

سلطانة محمد أحمد (٢٠٠٨): برنامج التدخل المهني في طريقة العمل مع الجماعات لتنمية وعي المرأة بحقوقها، دراسة مطبقة على الجمعيات الخيرية بمحافظة الشرقية. بحث منشور في المؤتمر العلمي الحادي والعشرون، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

سليم، أسامة رأفت: تغير الدور السياسي للمرأة الريفية بعد ثورة ٢٥ يناير: دراسة ميدانية في قرية مصرية. مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس - مركز بحوث الشرق الأوسط، العدد (٤٥)، ص ٣١٦ - ٣٩٠ (٢٠١٨).

عادل عبد الغفار (٢٠٠٩): الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة "رؤية تحليلية واستشرائية". سلسلة العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

عبد الباسط حسن (١٩٧٧): التنمية الاجتماعية، القاهرة، مكتبة وهبة.

عبد العزيز مختار (١٩٩٥): التخطيط لتنمية لمجتمع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

عزة وهبي: المرأة المصرية في مواقع صنع القرار في (السياسة الدولية)، ١٣٥٤، القاهرة، مطابع الأهرام، (١٩٩٩).

عماد ثروت شرقاوي: تصور مقترح من منظور طريقة العمل مع الجماعات لتحقيق العدالة للمرأة المعرضة للعنف الأسري. بحث منشور في المؤتمر العلمي الدولي الثاني والعشرون، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان (٢٠٠٩).

ماهر أبو المعاطي علي (٢٠٠٤): تقويم البرامج والمنظمات الاجتماعية من منظور تقنيات البحث في الخدمة الاجتماعية، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ط ١.

مجلس الوزراء: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: استطلاع رأي حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية، القاهرة، ٢٠٠٦.

مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٩٠.
محمد رفعت قاسم (١٩٩٩): تقويم مشروعات تنمية المجتمع المحلي، القاهرة، الثقافة المصرية للطباعة والنشر.

محمد محمود سرحان (١٩٩٦): ديناميات صنع القرار بالأحزاب السياسية وعلاقتها بتنمية المجتمع. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم.

نجلاء أحمد قنديل: التدخل المهني للممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتمكين الفتاة الجامعية سياسياً، بحث في المؤتمر العلمي الدولي الثالث والعشرين للخدمة الاجتماعية "انعكاسات الأزمة المالية العالمية على سياسات الرعاية الاجتماعية"، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، المجلد الثالث، ١٠-١١ مارس (٢٠١٠).

نصر خليل عمران: الأبعاد الاجتماعية للمشاركة السياسية للمرأة، المؤتمر العلمي الثالث للخدمة الاجتماعية ٩-١١ ديسمبر، كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان (١٩٨٩).

نعيمة نصيب: المرأة العربية ومواقع صنع القرار السياسي في (شئون خليجية)، المجلد الرابع، ع٣١، البحرين، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية (٢٠٠٢).

نمر ذكي عبد الله: التمكين الاقتصادي والاجتماعي في المجال التعليمي، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، عدد ٥٣، مجلد ١ (٢٠٢١).

هالة السيد الهاللي: تأثير الحراك الثوري على التمكين السياسي للمرأة بعد ثورات الربيع العربي: دراسة حالة مصر - تونس. مجلة للبحوث العلمية، جامعة أسيوط - كلية التجارة، العدد (٦٣)، ص ٢٩٣-٣٤٤ (٢٠١٧).

وفاء يسري إبراهيم: تصور مقترح لتمكين المرأة من المشاركة السياسية من خلال المنظمات الأهلية. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ع ١٣، ح ٢، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان (٢٠٠٢).

<https://jsswh.journals.ekb.eg> Email: Jsswh.eg@gmail.com

Doiach, N.S.: The afford English Arabic Dictionary, London, Oxford University, (1989).

Elizabeth Cole & Abigail Stewart: Meanings of political participation among Black and white women, U.S.A., Journal of personality and social psychology, vol (71), (2009).

Fallon Kathleen (2002): Mobilizing Women's participation within the Emerging Democracy of Ghana's PHD, University of Ghana.

Gaska – Susan: Training Women to Become clinic and political participation, Dissertation Abstracts international, vol. 42, (2004).

Gilf allwood and Kharsheed Wadia (2000): Women and Politics in France (1958- 2000), N.Y., Can Baridge University press.

Joseph, S. Wholey (Ed): Handbook of practical Evaluation, Jossey. Boss, Sam Francisca, (1994).

Niel Gellbort & Harry Specht (1977): Planning for Social Welfare issues, Models and task, New Gersy Englewood Cliffs.

Rath Henig and Sliman Henig: Women and Political Power Europe 1945, N.Y., Library of Gorges, (2001).

Richaed M. Grinnel: Social Work Research and Evaluation F-E, Peacock publishers inc, Illinois, (1985).

Richaed. W.Scot: Organization National – Natural opera system, Prentice Hall inc, N.Y. (1987).

South and Political Association: Political Comsciomen and Aflicam – Ametlican women votejs “ paper presented at the U.S.A. (2008).

**AN EVALUATION STUDY OF THE ROLE OF THE
NATIONAL COUNCIL FOR WOMEN IN ACHIEVING
SOCIAL AND ECONOMIC SUPPORT FOR WOMEN
IN THE MOST NEEDY GOVERNORATES
AN ANTHROPOLOGICAL STUDY**

Manal A. M. Aly⁽¹⁾; Mostafa I. Awad⁽²⁾ and Ahmed M. Y. Aliq⁽³⁾

1) General Management at Ain Shams University 2) Faculty of Graduate Studies & Environmental Research, Ain Shams University 3) Institute of Social Service, Cairo

ABSTRACT

The current study aimed at "an evaluation study for the role of the National Council for Women in achieving social and economic support for women in the most needy governorates" (An anthropological study). The study was applied to the women surveyed in the governorates of Minya and Assiut by conducting a comprehensive inventory of (250) individuals, and its results concluded that the support for women in obtaining their social and economic rights came to a medium degree,

while the support for obtaining their economic rights came to a weak degree, the results related to the most important problems that they suffer Including the women in the study sample and proposals for solving them from the point of view of the women respondents: The most important problems faced by the surveyed women in the study governorates of Minya and Assiut from the respondents' point of view are: social and legal support for women and girls, the decrease in the average monthly income of the family. And the lack of job opportunities available to women with low economic and social status, and the low value of the pension and its insufficiency to meet the needs of the family. The lack of experience and training necessary to get a job, the accumulation of debts and the difficulty of paying them, the high prices and their unsuitability for women's income. The high costs of children's education, which causes them to drop out of school, and the high costs of children's marriage. The inability to reconcile the requirements of work and the needs of the home and family, and the inability of the woman in question to solve the problems of her children on her own. The inability to establish a small project because there is no suitable place for that. The high rate of illiteracy, and the difficulty of marketing the products of small projects. The low housing condition, the lack of basic family needs, the negative impact of women going out to work on the relationship between them and their children, and the bad psychological state due to society's negative view of women. The poorest are the governorates of Upper Egypt, including Minya and Assiut, and the generalization of training programs for all governorates. The most important proposals for solving the problems faced by the surveyed rural women from the respondents' point of view were: providing job opportunities appropriate to the abilities and skills of the women respondents and their social conditions, raising the value of the pension provided to women, facilitating the procedures for obtaining loans and reducing the interest rate, and exempting children of low-

income women from Paying study expenses, NGOs providing social subsidies and assistance to women respondents with low incomes, organizing training courses to develop the skills of women respondents through training programs with the National Council for Women and qualifying them to get a job opportunity. Expanding the establishment of literacy classes and encouraging the women surveyed in the poorest and lowest-income governorates, and encouraging them to enroll in these classes. Awareness of all segments of society about the importance of changing their negative view of poor women.

Keywords: Evaluation study, Social and Economic support for women, poorest governorates.